الإنسان

أساس المنهج الإسلامي

في التنمية الاقتصادية

تقديم

قام المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بوضع برنامج طموح يهدف من جملة ما يهدف إليه ترجمة الأعمال البحثية التي يضطلع بها بنفسه وكذلك الأعمال البارزة التي يكون الغير قد قام بها. وفي هذا الإطار يجري اختيار دقيق لأعمال تشمل أطروحات الدراسات العليا ، والدراسات التي تجريها مراكز الأبحاث العالمية ، ومؤلفات كبار الكتاب والمحاضرات العامة التي يلقيها الاختصاصيون ذو السمعة الدولية المرموقة ، حيث يقوم المعهد بضمها إلى الأعمال التي يسعى إلى ترجمتها ضمن هذا البرنامج.

ويهدف المعهد من وراء هذا البرنامج إلى توسيع قاعدة قراء هذه الإصدارات بجعلها بداية باللغات الرئيسة الثلاث للبنك ، وهي العربية والإنجليزية والفرنسية ، على أن تضم إليها لغات أخرى فيما بعد بمشيئة ا . ويأمل المعهد بعمله هذا أن يسهم في نشر المعرفة بين المسلمين كافة على تباين ألسنتهم ، حتى يمكنهم الاستفادة من هذه الأعمال بالعلم بها والعمل بما جاءت به وتطبيقه على ممارساتهم.

وقد اختار المعهد أن يقدم لكم في هذا الإطار الكتاب الحالي الذي بين أيديكم وهو كتاب " الإنسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية " وهو النص الأصلي العربي الصادر عن مركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ضمن سلسلة نحو وعي اقتصادي إسلامي. ويأتي قيام المعهد بإعادة طباعة ونشر هذا الكتاب بالعربية ليكون مترافقاً مع الترجمتين الإنجليزية والفرنسية لتكتمل اللغات الثلاث طبقاً لهذا البرنامج.

وأما عن مؤلف هذا الكتاب فهو الأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي ، وهو أستاذ من أساتذة الجامعات المرموقين في مجال الاقتصاد ، ويعمل حالياً مديراً للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. ويولي الأستاذ الدكتور الغزالي بالإضافة إلى تخصصه في التخطيط والتنمية الاقتصادية ، اهتماماً خاصاً بالاقتصاد الإسلامي ، حيث قدم العديد من المؤلفات والمقالات. كما أنه مناصر قوي لمبادئ الاقتصاد الإسلامي ، وهو شديد الإيمان بقدرة المسلمين على تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً كاملاً على اقتصاديات بلدانهم.

وكما تبين من العنوان ، فإن هذا الكتاب يركز على مكان الإنسان كأساس لاستراتيجية التنمية داخل النظام الاقتصادي الإسلامي. وهذا الموضوع متشعب في مناحيه ، ويمكن أن يكون أساساً لكثير من الأطروحات الأكاديمية. وقد اختار الأستاذ الدكتور الغزالي أن يتناول الموضوع بطريقة عامة لإبراز الهيكل الشامل والأفكار الرئيسة متغاضياً في ذلك عن الكثير من التفصيلات تاركاً الإفاضة فيها لتكون موضوعاً لدراسات تالية يقوم بها المتخصصون ، كل في مجاله ، لكل جانب من هذه الجوانب التي يتمحور حولها الموضوع العام لهذا الكتاب.

وغني عن الذكر في هذا المقام أن المعهد قد حصل مسبقاً على موافقة كل من المؤلف الأستاذ الدكتور عبد الحميد الغزالي ، والناشر الأصلي ، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية ، القاهرة مصر ، من أجل القيام بترجمة ونشر هذا الكتاب. كما أنه طبقاً للقواعد والإجراءات المتبعة في المعهد فقد تم عرض هاذ الكتاب على اللجنة العلمية للمعهد وقد قامت اللجنة بإجازته.

ويسعد شعبة البحوث بالمعهد أن تقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب الذي يهم كلاً من ا لمتخصص وغير المتخصص. والأمل كبير في أن يحقق نشر هذا الكتاب وترجمتيه الفائدة المرجوة منه ، وأن يسهم إسهاماً طيباً في نشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي وتطبيقها بنجاح.

وا من وراء القصد وهو سبحانه وتعالى الموفق والمستعان والهادي إلى سواء السبيل.

شعبة البحوث
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

مقدمة

الحمد ، القائل ـ سبحانه وتعالى : " ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ، وهو في الآخرة من الخاسرين ". (آل عمران : 85) ، والقائل جل وعلا : " فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا ". (طه : 123 ـ 124) ؛ والصلاة والسلام على رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ ، القائل : " تركت فيمكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبدا ، كتاب ا وسنتي ". (رواه الترمذي).

فلقد شغلني حقيقة شرف الكتابة في موضوع المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية باختصار: من حيث الزمن والمساحة. إذ كيف أغطي موضوعاً يدرس في أربع سنوات للحصول على بكالوريوس في " الاقتصاد الإسلامي " ، في وقت محدود ، ومساحة محدودة ؟ ومعالجة لهذا الشاغل ـ استثناء من قواعد البحث العلمي ، ومحاولة لعدم الخروج عليها جذرياً ـ سوف يكون عرضي لهذا الموضوع الهام عبارة عن رؤوس أقلام ، تتسم بشيء من العمومية ، بعيدة عن التفصيلات ، خالية إلى حد كبير من مشكلات التعريف وضوابط المصطلحات الفنية ، لتحقيق هدف واحد ، هو : بسط الهيكل العظمي أو جوهر المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية.

وعليه ؛ سوف تشمل محاولتي ، كخلفيات وأساسيات للموضوع النقاط أو الفصول الأربعة التالية على الترتيب : بعض الملاحظات العامة في الفصل الأول ، وتشخيص ـ أو تحليل ـ سريع لمشكلة التخلف في الفصل الثاني ، وسرد مختصر لمناهج التنمية الوضعية في الفصل الثالث ، ثم أخيراً أساسيات المنهج الإسلامي في الفصل الرابع.

أ.د. عبد الحميد الغزالي

الفصل الأول

الملاحظات العامة

هناك العديد من الملاحظات التي تمثل في حد ذاتها مسلمات عن الاقتصاد الإسلامي ، كما تشكل في الوقت نفسه خلفيات ضرورية لفهم أدق وأعمق للمنهج الإسلامي في التنمية ، أجمل أهمها فيما يلي :

الملاحظة الأولى : الركيزة الأخلاقية للاقتصاد الإسلامي :

من الخرافات الشائعة ، القول بحيادية علم الاقتصاد الوضعي ـ رأسمالياً أو اشتراكياً ـ وبعده عن الاعتبارات القيمية والأخلاقية ، تأكيداً لصبغته " المادية " ، واهتمامه الأكثر "بالأشياء".
فالتاريخ يعلمنا أن جميع الأنظمة التي عرفتها البشرية لابد وأن تتأثر ، بصورة أو بأخرى بالقيم. ولكن "القيم " في الفكر الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي ، تعد إطاراً خارج ميكانيكية النظام. بينما في الاقتصاد الإسلامي تعد الاعتبارات القيمية أو الأخلاقية متغيراً داخلياً في آلية النظام. بل ، تعتبر "القيم" الإسلامية المحرك الأساسي لفعالياته.

فنحن هنا أمام اقتصاد ديني ، أو دين اقتصادي. وليس هذا تلاعباً بالألفاظ ، وإنما توكيد لحقيقة كون الاقتصاد الإسلامي جزءاً من كل ، يترابط ويتفاعل ويتكامل في تناسق وتوازن مع بقية الأجزاء المكونة للإسلام ، كدين ونظام حياة كامل. يحكم بضوابط الإسلام ، ويسير وفقاً لأحكامه.

فهو بحق ، علم البحث عن الأرزاق المقدرة ، وفقاً للضوابط الشرعية. ولذلك يطلق عليه : الاقتصاد الديني Religious Economics أو الاقتصاد الأخلاقي Ethical Economics أو الاقتصاد الإنساني Humanomics .

ومن ثم ، يستند هذا العلم في تحليله إلى " الإنسان الأخلاقي " واقعياً وليس على " الرجل الاقتصادي " كما في الاقتصاد الرأسمالي أو " الترس الاجتماعي" كما في الاقتصاد الاشتراكي.
وعليه ؛ يقوم الاقتصاد الإسلامي على ركيزة أخلاقية واضحة تهدف إلى الاهتمام الأكثر "بالناس ".

الملاحظة الثانية : انفتاح الاقتصاد الإسلامي على التراث الإنساني :

يتعامل الاقتصاد الإسلامي مع التراث بفكر مفتوح تماماً فلسنا في حاجة إلى " أسلمة " الكثير من المبادئ والسلوكيات التي قد ينهل منها الاقتصاد الإسلامي على أساس أن " الأصل في الأشياء الإباحة " ، وأن الحكمة ضالة المؤمن ، هو أولى بها أينما كانت وحيثما وجدت طالما لا تصطدم بنص إسلامي صريح أو موقف إسلامي مستقر. فلقد أسهمنا إسهامات أصيلة في إثراء المعرفة الإنسانية ، ودفع عجلة التطور الإنساني. فإذا ما أخذ الاقتصاد الإسلامي من هذا التراث ، فإن هذا الأخذ يستند جزئياً إلى حقيقة أن "هذه بضاعتنا ردت إلينا " ، وجزئياً إلى حقيقة أن ما يتمشى مع الفطرة السليمة فهو من حقنا ، وحيثما وجدت " مصلحة " فثم شرع ا .

وعليه ؛ فالإسلام يحث المجتمع المسلم على الأخذ بأحدث ما ابتكره العقل البشري من تنظيمات وطرائق فنية وأساليب تكنولوجية وصيغ إدارية للتعامل الكفء والفاعل مع " الأشياء" أي في مجال المعاملات ، بهدف إعمار الأرض وتقدم المجتمع.

الملاحظة الثالثة : ضرورة التخلص من موقف الدفاع عن الاقتصاد الإسلامي

إذ يجب علينا ـ كمسلمين ـ أن نخرج من حالة الانهزامية عند تناولنا القضايا الإسلامية. فنحن عندما نتحدث عن الإسلام أو أي جانب من جوانبه نكون ـ عادة ـ في موقف دفاعي ، إذ إننا ندافع عن الإسلامي أو الاقتصاد الإسلامي أو النظام الاقتصادي الإسلامي ، ونحاول أن نثبت أنه يماثل أو يتمشى أو لا يتناقض مع أحد الأنظمة الوضعية المعاصرة ، وكأن هذه الأنظمة هي الأصل والإسلام هو الفرع.

وهذا في الواقع ، تجن واضح ، وافتراء فادح على الإسلام من قبل أبنائه ، وإحساس فاضح بالتخلف والعجز أردنا ـ بقصد أو بغير قصد ـ أن ينسحب على الإسلامي العظيم وكل جانب من جوانبه.

فإسلامنا كنظام حياة يعد أكمل وأشمل وأروع من أي نظام وضعي ، ولا يقبل " المقابلة " ناهيك عن استحالة " المقارنة " مع أي من الأنظمة التي عرفتها البشرية. ولا شك في ذلك ، فهو من وضع الخالق تبارك وتعالى. ومن ثم يجب أن نتخلص من هذه " العقدة " التي وضعنا أنفسنا فيها بمحاولات مستمرة ومخططة من قبل أعدائنا لإقناعنا بأنها حقيقة ، ونتيجة لذلك عشناها طويلاً في ظل الظلام الحضاري الذي كنا وما زلنا فيه ببعدنا عن الإسلام ـ أساساً ـ من ناحية ونتيجة طبيعية لفرض نماذج حياة غريبة علينا من قبل أعداء الإسلام ، من ناحية أخرى.

الملاحظة الرابعة : غياب الاقتصاد الإسلامي هو السبب الجذري للتخلف

نقرأ ـ كاقتصاديين ـ في بعض كتابات التنمية الاقتصادية القول بأن الدول الإسلامية تقع في مجموعة الدول المتخلفة اقتصادياً. وهذا حق ، وله أسبابه ، ولكنه بالقطع لا يمثل سوى نصف الحقيقة. ثم يستطرد أصحاب هذا الرأي قفزاً إلى نتائج غير مبررة ، قائلين بأن هذا الوضع يرجع جزئياً ـ وكأن الموضوعية العلمية تطبق من قبلهم بصرامة وانضباط ـ إلى بعض المبادئ والقيم والسلوكيات التي ينطوي عليها الإسلام.

وهذا جهل مطبق بحقائق هذا الدين الحنيف ، وافتراء واضح على مبادئه السامية ، وانحراف مقصود للمنهج العلمي في تحليل جانبه الاقتصادي. فالنظام الإسلامي يقوم على أربعة عناصر: العقائد ، الأخلاق ، العبادات ، المعاملات ، كوحدة لا تتجزأ تقترن في وعي الإنسان "المسلم" وفي أعماله لتكون كلاً متسقاً يحقق ـ عملاً ـ " مقاصد " هذا النظام من حفظ إيجابي فاعل للدين والنفس والعقل والمال والنسل إعماراً مستمراً للأرض وتجسيداً حقيقياً للتقدم الحضاري في شتى جوانب الحياة.

هذا النظام الذي طُبق خلال الثلاثة القرون الأولى من التاريخ الإسلامي ، كان يعد تجربة فريدة من حيث أبعادها المختلفة ونتائجها المحققة. إذ أثبت التطبيق أنه نظام إنمائي التوجه ، علمي النظرة ، عالمي المحتوى ، منفتح الفكر ديناميكي ، الحركة كفء الأداء ، مبهر الإنجاز. فالإسلام لم يقدم ديناً فقط وإنما وضع نظاماً واقعياً شاملاً ، بضبط حركة حياة كاملة على أساس متين وواضح من الكتاب والسنة.

فنحن متخلفون فعلاً ؛ لا.. لا أننا مسلمون ولكن لأننا في حقيقة الأمر غير مسلمين أو مسلمون اسماً ؛ تركنا الإسلام فبالتالي تخلفنا وأصبحنا نهباً لكل من هب ودب ، غرباً وشرقاً. أصبحنا في واقع الأمر دولاً بلا هوية ، راحت تتخبط بين الأنظمة الوضعية. فعندما أخذنا بالنظام الرأسمالي الغربي كنا مستهلكي سلع ومستهلكي حضارة ، وبالتالي كنا مستعمرين وتابعين ومستَغلين. وعندما جرب بعضنا النظام الاشتراكي الشرقي ، كنا مستهلكي ألفاظ وشعارات ومستهلكي فكر ، وبالتالي كنا أكثر استعماراً وتبعية واستغلالاً.

وفي كلتا الحالتين ، أسأنا إلى النظامين رغم نواقصهما في التطبيق ، ولم نحقق ما حققه كل منهما في معسكره من نتائج مادية. ويرجع ذلك بالأساس لعدم توافر مقومات نجاح كل نظام منهما بالدرجة الكافية ، ولشبه غياب مرتكزاته ومعتقداته على مستوى الفرد والمجتمع ، ومن

ثم اصطدام المبادئ والقيم التي يعتنقها الفرد مع ما يبشر له من مفاهيم وما يطبق عليه من سياسات وإجراءات منبثقة من نظام غريب عليه. ومن ثم كانت الازدواجية والاختلال في معتقدات وسلوكيات الفرد والمجتمع. وبالتالي كان الانخفاض المستمر في الأداء الاقتصادي ، وفي النهاية التخلف الذي نعيشه.

الملاحظة الخامسة : سلفية الاقتصاد الإسلامي إبداعية مستنيرة

لا يقصد بخيار " الاقتصاد الإسلامي " بكل تأكيد الموقف " السكوني " الذي ساد عصور الانحطاط منذ العصر السلجوقي وحتى العصر العثماني بصفة عامة وإنما يقصد به موقف التفتح الإبداعي الأول ، الذي استند جملة وتفصيلاً إلى الكتاب والسنة.

ومن ثم فإن النظام الإسلامي يختلف جذرياً عن كافة الأنظمة الوضعية التي عرفتها البشرية. فبجانب معرفة ـ الخالق تبارك وتعالى ـ وعبادته حق عبادته ، والتخلق بخلق الإسلام ، أطلق هذا النظام العنان لقدرات الإنسان وملكاته في جانب العقود والشروط ، أي المعاملات ، والعلوم التجريبية ، ليأخذ بأقصى ما أنتجه العقل البشري من أسباب التقدم في ظل ضوابط شرع ا سبحانه وتعالى. إذن فسلفية الخيار الإسلامي سلفية مستنيرة ، تحرص على التراث وتنهل من حضارة العصر التي أسهم الإسلام فيها وفقاً للضوابط الشرعية.

فمشكلة الحياة الاقتصادية التي نعيشها في دولنا الإسلامية ليست ولم تكن أبداً متمثلة في أنها " سلفية " كما يعتقد البعض ، فليتها تكون كذلك ؛ شريطة أن تكون سلفية النظام الإسلامي. ولكن مشكلة الحياة التي نحياها في واقع الأمر أنها سلفية " وضعية " متخلفة ، أقرب ما تكون إلى "سلفية " القرون الوسطى في أوروبا ، أو حقيقة.. حياة بلا جذور ، أو فلسفة غير واضحة المعالم على الإطلاق. فواقعها يصعب على التعيين والتحديد ، فهو خليط غريب متخلف من فلسفات أو لا " فلسفات ".

ومن ثم لا توجد سمة خاصة تساعد الباحث على وصف هذه الحياة الاقتصادية. صحيح هناك " توجهات " وضعية رأسمالية أو اشتراكية " رسمية " عامة ، ولكن لا يوجد نمط محدد وواضح على أرض الواقع يبرر الوصف.

وعليه ، فمشكلة هذه الحياة مزدوجة ، وتتمثل هذه الازدواجية في الغربة عن التراث الإسلامي من ناحية والغربة عن العصر الذي نقف أمامه من ناحية أخرى. ومعالجة هذه المشكلة

تنحصر يقيناً وتحديداً في العودة إلى هويتنا إلى خيار النظام الإسلامي القائم على " سلفية " الإسلام والقادر على التكيف الإبداعي المستنير مع المتغيرات الحادثة في حياة المجتمع المسلم بفعل المكان والزمان.

الملاحظة السادسة : الاقتصاد الإسلامي تزاوج وتوازن بين الروح والمادة

فالإسلام كدين ونظام حياة جاء ليجمع في تزاوج دقيق بين السماء والأرض ، بين الروح والمادة ، بين مكة والمدينة بين الآخرة والأولى. وبصورة أكثر مباشرة وتحديداً بين شقي الشريعة : العبادات والمعاملات ؛ مشدداً على أن الأصل في الشق الثاني " الحل " أخذاً بالأسباب وإعماراً للأرض ـ كما أكدنا فيما سبق ـ في ظل ثوابت دافعة لهذا الإعمار ومتغيرات تتشكل بفعل المكان والزمان ، وتدور مع المصلحة " المعتبرة " ـ شرعاً ـ وجوداً وعدماً وفي ظل علم وعمل يرتفع إلى مرتبة " العبادة " بالمعنى الواسع.

ولقد لخص الأثر هذه الصورة المتوازنة الفاعلة لخير الإنسان والبشرية جمعاء " بالعمل للدنيا" كأن الإنسان يعيش أبدا ، و" بالعمل للآخرة " كأنه يموت غداً. وهذه الثنائية ليست ثنائية فصل وإنما ثنائية تكامل. فالروح والمادة ليسا بالقطع بديلين ، وإنما وفقاً لهذا النظام يشكلان عنصرين مترابطين متكاملين ، يدعم أحدهما الآخر ويقويه دون إفراط أو تفريط ، أي دون إخلال باعتبارات التوازن بينهما.

فالعبادات تصقل النفس ومن ثم تحث على العلم والعمل بقدر الاستطاعة الإنسانية والإمكان البشري. والعلم والعمل إذا ما قصد بهما وجه ا ـ سبحانه وتعالى ـ كانا نوعاً من العبادة بل يعدان من أهم مكونات العبادة. ومن ثم تكون النتيجة عملاً جاداً متقناً وتقدماً علمياً حقيقياً ، وبالتالي تحقيقاً واقعياً لإعمار الأرض أو التنمية المتوازنة المبتغاه ـ ديناً وعلماً وعملاً.

الملاحظة السابعة : غاية الاقتصاد الإسلامي تحقيق تمام الكفاية

تتمثل غاية النظام الاقتصادي الإسلامي ـ بمفاهيمه ومدركاته وثوابته ومتغيراته وتوازنه ومحركاته وحريته وقيوده وضوابطه وأحكامه وقيميته وماديته وتراثيته وتقدميته وكفاءته وعدالته وديمومية صلاحيته وإنجازاته مكانياً وزمانياً ـ تتمثل في عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعنى الواسع الذي يشمل فرض " إعمار الأرض " تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة ، أي توفير "تمام الكفاية " لكل فرد يعيش في كنفه.

ولتحقيق هذه الغاية ؛ جمع النظام في تناغم طبيعي وتوازن واقعي دقيق بين الروح والمادة بين الشعائر والشرائع ، بين الفرد والجماعة ، بين الآخرة والأولى ؛ وحقق التناسق الفاعل بين هذه العناصر ـ كما ذكرنا فيما سبق ـ مؤكداً على تكاملها لا تنافرها في عدالة واعتدال ومحدداً أدوار العمل وواضعاً الضوابط الحاكمة للأداء ؛ لمنع كل الممارسات الخاطئة خلقاً ، والمعوقة فعلاً لمسيرة الاستخدام الأشمل والأكفأ للموارد في حدود الاستطاعة. وإذا ما حدثت انحرافات ، ويمكن ـ واقعياً ـ أن تحدث ، فإنها بالقطع وقتية ، يصححها النظام آنياً وذاتياً من خلال رقابة ذاتية متيقظة على الأداء على كافة المستويات ؛ ومن خلال توجيه من الدولة عن طريق دورها المالي والاقتصادي من ناحية ، وعن طريق أداة الحسبة من ناحية أخرى ؛ ومن خلال نظم ثواب وعقاب محدد ، يمتد من هذه الحياة إلى الحياة الآخرة.

وعليه ؛ أقام هذا النظام مجتمع " المنتجين المتقين " وحقق ـ فعلاً وعملاً ـ تمام الكفاية لأفراده.

وبعد هذه الملاحظات العامة حول مسلمات الإسلام والاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي ، وحتى نستطيع أن نحدد أساسيات المنهج الإسلامي في التنمية ، لعله من المناسب منهجياً أن نشير في عجالة إلى مشكلة التخلف والمناهج الوضعية لمحاولة معالجتها فيما يلي على الترتيب :

*** *** ***

الفصل الثاني

التخلف الاقتصـادي
تعريف وتحليل

التعريف :

باختصار شديد وتبسيط أشد، نعني بالتخلف الاقتصادي Economic Underdevelopment بصفة عامة الانخفاض النسبي " في مستوى النشاط الاقتصادي لمجتمع ما ، ونرمز إليه بحالة " الفقر الاقتصادي النسبي ، والتي نعبر عنها قياسياً بالانخفاض النسبي في " متوسط " دخل الفرد الحقيقي ، أي الدخل النقدي بعد استبعاد أثر الأسعار.

وهذا الانخفاض يعني أن ما يحصل عليه الفرد في المتوسط من السلع والخدمات قليل في الكمية ورديء في النوع نسبياً. ونقصد بالنسبية هنا ، نسبة إلى ما يمكن أن يحققه المجتمع فعلاً لو استخدم ما لديه من موارد إنتاجية استخداماً أكثر شمولاً وأكثر كفاءة ؛ ونسبة أيضاً إلى ما تحقق عملاً في تجارب أخرى لدول نطلق عليها مصطلح " الدول المتقدمة اقتصادياً ".

تحليل المشكلة :

للتعرف على أسباب مشكلة التخلف ، كبداية منطقية لبحث قضية التنمية ، هناك العديد من مناهج التشخيص والتي تشمل : المناهج الفردية ، والمناهج الجزئية ، والمنهج الشامل.
فالمناهج الفردية لتشخيص المشكلة ، تركز على أن سبب التخلف الاقتصادي يعود إلى عامل " وحيد " كندرة رأس المال ، أو ندرة عنصر التنظيم ، أو ندرة العمل الماهر ، أو ندرة الموارد الطبيعية ، أو حتى الظروف الجوية والمناخية.

وهذه المناهج بالقطع مرفوضة لجزئيتها المتطرفة ، ولأنها لا تصلح تفسيراً لكل أو غالبية حالات التخلف. أما المناهج الجزئية ، فتتكون من منهجين : المنهج الكمي ، والمنهج الاجتماعي.
فالمنهج الأول يعتبر أن التخلف يرجع إلى طبيعة وخصائص المتغيرات الاقتصادية القابلة للقياس كمياً ، وهي ما اصطلح على تسميته بالموارد الإنتاجية أو عناصر الإنتاج ورغم شمول هذا المنهج بالمقارنة بالمناهج الفردية إلا أنه ما زال يعاني من الجزئية ، يهمل جانباً هاماً من المتغيرات ، وهي المتغيرات غير الاقتصادية.

بينما نجد المنهج الاجتماعي على العكس ؛ إذ يعتبر التخلف نتيجة لطبيعة وخصائص هذه المتغيرات ذاتها أي العوامل غير المادية ، غير القابلة للقياس كمياً ، أو العوامل الاجتماعية بالمعنى الواسع من : اجتماعية وسياسية ونفسية وثقافية وحضارية ... إلخ. ورغم شمول هذا المنهج على عدد من العوامل الهامة إلا أنه يتسم أيضاً بالجزئية خاصة أنه يفترض أن المتغيرات الاقتصادية تعد في أفضل معالجة لها ثانوية أو محايدة.

وعليه ؛ نرفض هذه المناهج جميعاً لجزئيتها بصورة أو بأخرى ؛ حيث إن أياً منها لا يعطينا تشخيصاً دقيقاً للمشكلة.

ومن ثم يتبقى " المنهج الشامل " ، وهو ما يتعين الأخذ به. ويرجع هذا المنهج أسباب التخلف إلى " كل " ما يمكن أن يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي بالانخفاض من عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية ، كمية أو غير كمية ، مباشرة أو غير مباشرة. ولا نستطيع أن نحدد مسبقاً وعلى أساس تحليلي أي هذه العوامل أكثر أهمية من غيرها ، لوضع نظام لأولويات معالجة المشكلة ، إلا إذا طبقنا هذا الإطار التحليلي الشامل على حالة دراسية بعينها.

إذاً ، تطبيقاً لهذا المنهج ، ترجع مشكلة التخلف الاقتصادي بصفة عامة ، وعلى سبيل الحصر والتحديد إلى ست مجموعات من الأسباب وهي :

1. محدودية الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف.
2. الاستخدام الرديء للموارد الإنتاجية المتاحة.
3. الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية.
4. الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائري.
5. الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومي.
6. الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

وسوف نتناول باختصار الملامح العامة لكل مجموعة من هذه المجموعات على حدة على الترتيب فيما يلي :

أولاً : محدودية الموارد الإنتاجية

نقصد بالموارد الإنتاجية عناصر الإنتاج وهي : الأرض أو الموارد الطبيعية والعمل أو الموارد البشرية ورأس المالي أو الطاقات الإنتاجية الرأسمالية ن والتنظيم أو المهارات الإدارية والتنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا أو الفن الإنتاجي المستخدم.

فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، تحليلياً فإن محدودية أحد أو بعض أو كل هذه الموارد الإنتاجية في الكم أو الكيف أو في كليهما تعد سبباً من الأسباب الرئيسة لوجود مشكلة الانخفاض النسبي في النشاط الاقتصادي.

ولعل محدودية بعض عناصر الموارد الطبيعية ومكونات رأس المالي ومفردات العمل الماهر والمهارات التنظيمية وطرائق الإنتاج المناسبة تكنولوجيا في كثير من الدول المتخلفة خير دليل على الضعف الهيكلي الواضح في العملية الإنتاجية في هذه الدول.

ثانياً : الاستخدام الرديء للموارد الإنتاجية المتاحـة

فالموارد المتاحة رغم محدوديتها في الكم ورداءتها في النوع ، تستخدم استخداماً رديئاً. وبالتالي نجد تبديداً واضحاً في الموارد من قبل دول لا تملك إلا أن تستخدم ما لديها من موارد أكفأ استخدام ممكن ، إذا ما رغبت في رفع مستوى نشاطها الاقتصادي. وهذا التبديد على المستوى القومي ، نشير إليه فنياً بأن الدول تسير وفقاً لدالة إنتاج كلي رديئة. وتشمل ظاهرة الاستخدام الرديء أحد أو بعض أو كل الصور التاليـة :

1. صورة عدم الاستخدام ، ونقصد بها أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج لا يستخدم في النشاط الإنتاجي بالمرة. ويعني هذا أننا أمام إمكانية واضحة لزيادة الإنتاج ، ولكنها مهدرة. ومن ثم تعد هذه الصورة سبباً مباشراً لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.
2. صورة الاستخدام الجزئي ، وتتمثل في أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم في النشاط الإنتاجي ، ولكن ليس بكامل طاقته. ومن ثم ، فنحن أمام طاقة "عاطلة" لو استخدمت لأدت إلى زيادة الإنتاج. إذن هذا الجزء المعطل من الطاقة يعد سبباً واضحاً لانخفاض إنتاجية الاقتصاد القومي.
3. صورة الاستخدام السيء ، ونعني بها أن جزءاً من أحد أو بعض أو كل عناصر الإنتاج يستخدم في نشاط صحيح ، ولكن بنسبة خاطئة ، أو يستخدم في نشاط خاطئ أصلاً. وهذا يؤدي إلى خلل في " توليفة " عناصر الإنتاج المشتركة في خط إنتاجي معين ، مما يترتب عليه انخفاض إنتاجية هذا الخط ، وبالتالي انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل.

وعليه ؛ فالدالات الإنتاجية في الدول المختلفة تعتبر في الواقع رديئة للغاية. فالاقتصاد المتخاف ينتج على أفضل تقدير عند نقطة على مستوى منخفض للغاية من الحدود " الممكنة " لإنتاجيته " القصوى ". وهذا يعني أنه بدون أي تغيير في عرض الموارد الإنتاجية من الممكن فنياً وعملاً لأية دولة متخلفة أن تنمي إنتاجها القومي عن طريق التوزيع والاستخدام للموارد الإنتاجية المتاحة بكفاءة أكثر. ومن ثم ، فإن الاستخدام الرديء السائد في الدول المتخلفة يعد سبباً من أسباب مشكلة التخلف التي تعاني منها.

ثالثاً : الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية

لا ترجع مشكلة التخاف إلى ظروف عرض الموارد الإنتاجية وإلى كيفية استخدامها فحسب ، وإنما أيضاً إلى خصائص البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية. فهذه البيئة تعد بحق القوة الأساسية التي تتحكم في مجرى الحياة الاقتصادية كلها. ونقصد بها مجموعة العوامل غير الاقتصادية أو الاجتماعية بالمعنى الواسع ، أي التي تشمل كافة العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية والثقافية والحضارية.. الخ.

وتتكون هذه العوامل من مجموعة المبادئ والقيم التي تحكم علاقات أفراد المجتمع ، ونطلق عليها مصطلح " النظام الاجتماعي " Social System ، وهذه العلاقات نفسها ، أي التنظيمات أو المؤسسات الاجتماعية ونسميها " الهيكل الاجتماعي " Social Structure .

ولكن ، أي مجتمع لابد وأن يكون له بيئة محيطة بالعملية الإنتاجية ، بنظامها وهيكلها الاجتماعيين. فما الذي يجعل " البيئة المحيطة " بهذا التعريف سبباً من أسباب التخاف ؟ يرجع ذلك إلى حقيقة أن الأنظمة والهياكل الاجتماعية في الدول المتخلفة تتصف بخصائص سلبية لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، وتشكل بالتالي عائقاً رئيساً أمام قيام عملية تنمية جادة ومستمرة.

ومن الأمثلة الواضحة لهذه الخصائص السلبية ما يلي :

1. تحديد مركز الفرد الاجتماعي " مسبقاً " أي لا يتوصل الفرد إلى مركزه بقدراته الذاتية. ومن ثم " فالسيولة الاجتماعية " بمعنى إمكانية انتقال الفرد من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي أعلى تكاد تكون منعدمة ، أي صفراً أو قريبة من الصفر. وعليه ؛ تخضع عملية توزيع الموارد البشرية لاعتبارات لا ترتبط بالقدرات الذاتية للفرد : كالقرابة أو الانتماء إلى طبقة معينة أو عائلة معينة أو المحسوبية .. الخ. وتكون النتيجة استخداماً رديئاً لعنصر العمل وبالتالي انخفاض إنتاجيته ، ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد ككل.
2. النظر السلبية إلى العمل ، حيث تكون العلاقة بين مركز الفرد الاجتماعي وما يبذله من عمل علاقة عكسية. فكلما بذل الفرد جهداً أكبر انخفض مركزه الاجتماعي ؛ والعكس

تماماً صحيح. وهذا يؤدي إلى تبديد واضح لعنصر العمل في صورة ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها المختلفة ، ومن ثم انخفاض إنتاجية الاقتصاد القومي.

3. عدم استخدام المجتمع للحساب الاقتصادي " الرشيد " في إدارة وتسيير الوحدات الإنتاجية والاعتماد على اعتبارات عشوائية " اتكالية " متخلفة في أغلب الأحيان ، مما يشكل تبديداً واضحاً للموارد المتاحة. ناهيك عن غياب واضح لأي تخطيط جاد على أي مستوى ، أو لأي دراسة مناسبة لجدوى المشروعات في كثير من المجالات. كل هذا يساهم مباشرة في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.
4. تميع وغموض وتداخل المسئولية ، وما يستتبع ذلك من عدم توافر معايير دقيقة وعادلة للمحاسبة من ثواب وعقاب ، ومن ثم غياب أي تقويم سليم للأداء في شتى المجالات وبالتالي تزداد صعوبة عملية تحسين الأوضاع إلى الأفضل خلال الزمن. وتكون النتيجة عدم احترام الوحدات الإنتاجية لتعاقداتها مع بعضها البعض ، والأخطر من ذلك عدم احترامها لتعاقداتها مع بقية دول العالم. مما يؤدي ـ داخلياً ـ إلى تخبط وتضارب وخلل في العملية الإنتاجية ، وخارجياً إلى فقد أسواق هامة أمام المنتجات الوطنية. وتكون المحصلة النهائية مزيداً من الانخفاض في إنتاجية الاقتصاد القومي.
5. وجود تجمعات على كافة المستويات داخل المجتمع تدين أساساً بالولاء لرؤسائها ، ولا تخضع في الواقع للسلطة المركزية. ومن ثم لا تستطيع هذه السلطة أن تضع سياسات لتطوير المجتمع وتنمية اقتصاده ، ناهيك عن العمل على تنفيذها ومتابعة التنفيذ وتقويم الأداء في شتى المجالات. مما يشكل تبديداً للموارد المتاحة وإهداراً لإمكانية الاستخدام الأكفأ لها. وهذه الخاصية تعد شائعة في المجتمعات التي ما زالت تعاني من ظاهرة " القبلية " ، كما توجد بصورة أقل حدة في المجمعات المتخلفة الأخرى في ظل ظاهرة " الشلل " وما تفرزه من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع فالشلل (بفتح الشين) من الشلل (بكسر الشين) والعكس أيضاً صحيح.
6. سرعة تغير القيادات الإدارية وما يرتبط بها من عاملين على كافة المستويات بسبب ظاهرة الشلل ؛ وبالتالي كثرة القوانين والقرارات واللوائح التي تحكم النشاط الاقتصادي والأنشطة الأخرى للمجتمع ، وسرعة تعديلها وتغيرها ، مما يحدث حالة من عدم الاستقرار والاضطراب الشديدين ، وعدم القدرة بالتالي على الإلمام بهذه التغيرات المتلاحقة على مستوى الوحدة الإنتاجية وعلى مستوى الاقتصاد ككل. مما ينعكس بدوره على الإنتاجية القومية بالانخفاض.
7. حالة " التوقعات المرتفعة State of Rising Expectations " والتي تعني وجود فجوة تتسع باستمرار بين القدرات والإمكانات من ناحية ، والآمال والطموحات من ناحية أخرى

على كافة المستويات ، من المستوى الفردي إلى المستوى القومي. وتؤدي هذه الفجوة المزايدة الاتساع إلى الشعور بالإحباط وخيبة الأمل والعجز وعدم الإنجاز. وهذا بدوره يؤدي إلى آثار نفسية سلبية على إنتاجية الفرد والمجتمع ككل. وتتضح هذه الخاصية السلبية في الفجوة بين وعود السلطة التنفيذية وإنجازاتها المتواضعة بصفة عامة ، وفي الخطط الإنمائية شديدة الطموح ، والتي لا يمكن تحقيق أهدافها في أفضل الظروف بصفة خاصة. مما ينمي الشك في قدرة السلطة على إنجاز ما تعد به ، وبالتالي يؤدي إلى فقدان الثقة فيها ، مما يؤثر مباشرة بالانخفاض على أداء الفرد وأداء المجتمع.

8. أنظمة توزيع بدائية وغير عادلة ، حيث نجد أن توزيع الناتج لا يرتبط أصلاً بالجهد الذي بذل في صناعته ، وإنما يرتبط بالمجموع ، ولدينا في هذا الخصوص نظامان :

الأول : يقوم على توزيع الناتج بالتساوي بشكل يكاد يكون حرفياً على أفراد المجتمع ، بغض النظر عن الإسهامات الفردية في توليد هذا الناتج. وهذا يحدث في المجتمعات القبلية شديدة التخلف. ولا يوفر هذا النظام الحافز على زيادة الإنتاج ، أو حتى الاشتراك في الإنتاج أصلاً.

أما النظام الثاني ، فيتسم بنقص المساواة الشديد ؛ حيث تستحوذ نسبة ضئيلة من أفراد المجتمع على معظم الناتج ، بينما يتعيش السواد الأعظم من المجتمع ، والذي قام بالعبء الأكبر في العملية الإنتاجية بالكاد على الباقي. ومن ثم ، فهذا النظام أيضاً يكاد ينعدم فيه الحافز على الإنتاج وزيادته.

وعليه ، فهذان النظامان يؤثران بالقطع سلبياً على إنتاجية الفرد ، وبالتالي إنتاجية الاقتصاد القومي.

9. " الفجوة الثقافية " Cultural lag : ونعني بها وجود مبادئ وقيم وعلاقات في شتى نواحي حياة المجتمع لا تتمشى مع روح العصر. ومن ثم تمثل هذه الفجوة عقبة واضحة على طريق التطوير والتنمية. فمن الناحية الاقتصادية ؛ نجد أن أنشطة الإنتاج والتوزيع والاستهلاك تعاني من قيم وعادت وسلوكيات لا تتمشى مع إنتاجية مرتفعة ، من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ومعايير وقنوات التوزيع المطبقة ، وقيم وعادت الاستهلاك القائمة. ومن ثم تكبل هذه الفجوة الاقتصاد ، فيظل حبيس " مصيدة " التوازن شديد الانخفاض.

10. " القفزة الثقافية " Cultural lead : ونعني بها وجود مبادئ وقيم وعلاقات في شتى نواحي حياة المجتمع مستوردة من مجتمعات متقدمة نسبياً ، لا تتناسب مع ظروف الدولة المتخلفة. ومن ثم ، تعد هذه القفزة كزرع عناصر غريبة في الجسم المتخلف فيترتب على ذلك مزيد من تبديد الموارد ، وبالتالي ؛ مزيد من الاختلال والتخلف. والمثال الشائع

والواضح على ذلك في المجال الاقتصادي ، يتمثل في استيراد طرائق إنتاج وتكنولوجيا وأنماط وعادات توزيع واستهلاك غير مناسبة مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة. ولقد تعمقت الآثار السلبية لهذه القفزة في بعض الدول المتخلفة " البترولية " ، بظاهرة "المرض الهولندي " Dutch Disease ، والتي تعني ما حدث من اختلال هيكلي في الاقتصاد القومي كرد فعل للطفرة الانتعاشية (البترولية) في السبعينيات ، ومن ثم حدوث حالة من الثراء النقدي دون أن يصاحبها تقدم حقيقي. فضمرت القطاعات الأخرى (غير البترولية) خاصة القطاعات السلعية ، وتحول المجتمع نتيجة لذلك إلى مجتمع كثيف الاستهلاك ، وبالتالي كثيف الاستيراد ، وشديد الاعتماد على الخارج. ومن هذه النماذج للخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ، يتضح لنا مدى أهمية هذه المجموعة من الأسباب ، والدور الرئيس الذي لعبته في وجود مشكلة التخلف.

رابعاً : الآثار السلبية لظاهرة التسبب الدائري

يقصد بالتسبب الدائري Circular Causation أن المتغيرات المتحكمة في سلوك الظاهرة الاقتصادية لا ترتبط بعلاقات خطية مباشرة مع بعضها البعض ، على أساس من السبب والنتيجة ، أو الفعل ورد الفعل ، وإنما ترتبط بعلاقات دائرية معقدة تتمثل في أن كل متغير يعد سبباً ونتيجة في الوقت نفسه لأكثر من متغير آخر.

وبالرغم من أن هذه الظاهرة تعد سمة مشتركة في كل الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة ، إلا أن الخصائص السلبية التي تتصف بها المتغيرات الداخلة فيها في حالة الاقتصاديات المتخلفة، هي التي تجعل هذه الظاهرة سبباً ديناميكياً رئيساً لاستمرار مشكلة التخلف. وتعرف هذه الظاهرة في الأدب الإنمائي بظاهرة الدوائر اللعينة أو الجهنمية أو المفرغة أو المغلقة للفقر Vicious Of Poverty فعلى سبيل المثال ، يمكننا أن نقول إن إحدى دوائر الفقر المركزية هي : أن البلد فقير ؛ لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ؛ لأن الاستثمار القومي منخفض ، والاستثمار القومي منخفض ؛ لأن الادخار القومي منخفض ، والادخار القومي منخفض ؛ لأن متوسط دخل الفرد منخفض ، وهذا المتوسط منخفض ؛ لأن البلد فقير.

من هذا التفصيل يتضح لنا الخصائص السلبية لمتغيرات أو حلقات هذه الدائرة ، والمتمثلة في مستوياتها المنخفضة. كما يتضح أيضاً أن الحلقة الاستراتيجية هي الاستثمار القومي.

ويتعين التأكيد على حقيقة أن دوائر الفقر ليست في واقع الأمر محكمة أو محبكة الإغلاق ، وإلا حكم على الدول المتخلفة بأن تظل دائماً وأبداً كذلك. وهذا ضد طبيعة الأشياء ويصطدم مع سنة الحياة في التنمية الاقتصادية والتقدم البشري. كما يتنافى مع تجارب الدول المتقدمة من ناحية والإنجازات المتواضعة للدول " النامية " من ناحية أخرى. فالدول المتقدمة كانت في يوم متخلفة واستطاعت أن تكسر دوائر الفقر وتخرج من أسارها. كما أن الدول النامية أيضاً استطاعت جزئياً أن تكسر بعض دوائر فقرها ، وتحقق بعض الإنجازات.

ومن ثم ، على الدول المتخلفة أن تحدد الدوائر الهامة وتفصل حلقات كل دائرة ، وتكتشف الحلقات الاستراتيجية منها ، ثم تعمل على معالجة الخصائص السلبية لهذه الحلقات. وبالتالي نستفيد من التسبب الدائري نفسه من خلال " ميكانيكية التغذية الخلفية " Feedback Mechanism في إحداث واستمرار عملية التنمية. فزيادة الاستثمار القومي في الدائرة التي فصلناها فيما سبق ، ستزيد متوسط دخل الفرد ، وبالتالي الادخار القومي ، فالاستثمار القومي ، فمتوسط دخل الفرد ، وهكذا يبدأ الاقتصاد على مسار التنمية ، شريطة أن يواكب هذه التغذية الخلفية معالجة جادة لكفاءة الدوائر الهامة للفقر ، والتي ترتبط عضوياً بصورة أو بأخرى بكل مسببات التخاف ، التي ما زلنا نشخصها فزيادة الاستثمار ـ أو المال ـ قد تكون شرطاً ضرورياً ، ولكنها بالقطع ليست شرطاً كافياً لإحداث التنمية.

وعليه ، فبدون معالجة للخصائص السلبية للتسبب الدائري يظل هذا التسبب عاملاً رئيساً لاستمرار مشكلة التخاف ، وزيادة حدتها خلال الزمن.

خامساً : الآثار السلبية لظاهرة ازدواجية الاقتصاد القومي

نعني بظاهرة الازدواجية Dualism انقسام الاقتصاد القومي إلى قطاعين : قطاع كبير للغاية نسبياً وشديد التخاف من حيث طرائق الإنتاج المستخدمة ، وإنتاجيات عناصر الإنتاج الموظفة، ومستوى معيشة الأفراد الذين يعيشون على الدخل المتولد منه ، وعادة يكون هذا القطاع قطاعاً زراعياً ذاتياً ، ينتج عند حد الكفاف. والقطاع الثاني قطاع صغير للغاية ومتقدم نسبياً من حيث هذه الأوجه الثلاثة ، وعادة يكون هذا القطاع قطاعاً صناعياً ناشئاً أو قطاعاً تعدينياً أو تمويلياً أو زراعياً حديثاً ، كمزارع المطاط ، ومرتبطاً في الغالب بدولة "أم" مستعمرة. فهو قطاع هامشي متقدم نسبياً و" جيب أجنبي" Foreign Enclave في الوقت نفسه. وللثقل النسبي الكبير للقطاع المتخاف من حيث الإنتاج والعمالة والإعالة نجده يشد الاقتصاد القومي إلى حالة التخاف التي يعيشها.

وتلعب هذه الظاهرة دوراً ديناميكياً في استمرار مشكلة التخلف ، وفي زيادة حدتها عبر الزمن؛ وذلك من خلال " التجارة الخارجية " بين القطاعين. حيث نجد أن شروط التبادل بينهما دائماً وأبداً في صالح القطاع الصغير ، فيزداد تقدماً وفي غير صالح القطاع الكبير فيزداد تخلفاً. ولوزنه الكبير نسبياً في الصورة القومية ؛ تكون النتيجة زيادة حدة مشكلة التخلف. ولا يسري منهج أو " استراتيجية الإشعاع الإنمائي " أو " أقطاب " أو " مراكز النمو " في هذه الحالة ، عن طريق إعادة توظيف فائض القطاع الصغير المتقدم في تنمية القطاع الكبير المتخلف ، لسبب بسيط وواضح وهو أن هذا الفائض يستنزف إلى الخارج ، أي إلى الدولة الأم المستعمرة ، أو المستغلة والتي يرتبط بها هذا الجيب الأجنبي ارتباطاً عضوياً.

سادساً : الآثار السلبية للعلاقات الاقتصادية الدوليـة

أسهمت " العلاقات الاقتصادية الدولية " تاريخياً وحتى الآن إسهاماً أساسياً ومستمراً في عملية " تخليف " Underdevelopmentaization الدول المتخلفة. ولقد حدث ذلك ، وما زال من خلال ثلاثة عناصر متميزة ومترابطة ، وهي : الاستعمار ، والاستثمارات الأجنبية ، وطبيعة المنتجات المتبادلة :

1. **الاستعمار :** فعن طريق الاستعمار ولتوفير متطلبات الثورة الصناعية استغلت الدول المسماة الآن بالمتخلفة ، استغلالاً مزدوجاً ، شديداً ومنظماً ، كمصدر رخيص للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعات الحديثة الناشئة من ناحية ، وكمنافذ شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات من ناحية أخرى. ومن ثم ؛ ربطت هذه الدول كوحدات تابعة متخلفة للدول الصناعية ومنعت عن قصد من أي محاولة جادة لتحديث وتنمية اقتصادياتها.

2. **الاستثمارات الأجنبية :** واستمر الاستغلال بدرجات مكثفة ومخططة ، من خلال الاستثمارات الأجنبية التاريخية من زاويتين : طبيعة هذه الاستثمارات ، وطبيعة تمويلها. فمن حيث طبيعتها تركزت هذه الاستثمارات في تنمية ـ غير متوازنة ـ لبعض أنشطة النقل والمواصلات ، أساساً لتسهيل الارتباط بالخارج ، ولتعميق التبعية ولتكثيف الاستغلال في النهاية. ومن حيث طبيعة تمويلها مولت هذه الاستثمارات بقروض أجنبية مجحفة الشروط ، باهظة الخدمة في صورة عمولات وفوائد وأقساط ، في وقت كان يمكن لاقتصاديات الدول المتخلفة أن تمولها ذاتياً من فوائضها ، وذلك لإرباك هذه الدول النامية مالياً ، ولاستنزاف البقية الباقية من " الفائض الاقتصادي " لديها.

ولقد ازداد الاستغلال حدة وخبثاً وحجماً من خلال الاستثمارات الأجنبية المعاصرة ، أو ما أصطلح على تسميته بالمساعدات الأجنبية ، لدرجة أسماها البعض " بالاستعمار الجديد " من قبل الغرب والشرق المتقدمين على السواء. ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن معظم هذه المساعدات تعد مساعدات " مقيدة " ، بمعنى أن يتعين على الدولة المستفيدة أن تستخدم هذه المساعدات في شراء منتجات من الدولة المانحة ، وعلى أساس " تسليم مفتاح " إذا كانت هذه المنتجات رأسمالية.

وفي كثير من الأحيان ، لا تناسب المنتجات الرأسمالية المشتراة مع ظروف السوق المحلي ، وخصائص الموارد الإنتاجية المتاحة لدى الدولة المستفيدة .وتكون النتيجة استخدام جزء ضئيل نسبياً من الطاقة الكلية لهذه المنتجات لضيق السوق المحلي ودفع فوائض باهضة على القروض التي مولتها وغياب أو شبه غياب " المكون المحلي" في إقامتها بسبب أسلوب " تسليم مفتاح" ، مما يحد من إمكانية نمو الصناعات الوسيطة والإنتاجية الوطنية ، ومن ثم يزيد من التبعية التكنولوجية. وإذا ما حاولت الدولة المستفيدة أن تعالج ضيق سوقها وتزيد من استخدام الطاقة العاطلة عن طريق التصدير تجابه بمنافسة شديدة في الغالب من الدولة المانحة للمساعدة. ولعراقة الدولة الأخيرة في السوق الدولي تصبح احتمالات التصدير صفراً أو قريبة من الصفر.

ومن هنا ، جاءت صرخة دول مجموعة " السبعة السبعين " ، أي الدول المتخلفة مجسدة في شعار " التجارة وليست المساعدة " Trade Not Aid ، أي أنها لا تريد مساعدة ، ولكنها تريد نصيباً عادلاً من التجارة الدولية. وعليه ؛ تعاني الدول المتخلفة في النهاية من حالة من التبديد الواضح لعنصر ليس نادراً فقط ، ولكنه مقترض أيضاً وتدفع بسببه فوائد باهظة. ومن ثم ، تتراكم وتتفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية ، وتتصاعد صعوبة خدمة هذه المديونية.

ويزيد من هذه الأزمة ، ويعمق من الاستغلال المستمر للدول المتخلفة ما يسمى بالمساعدات العسكرية. وهي قروض تستخدم في شراء منتجات حربية تعد من وجهة النظر الإنمائية غير منتجة ومنافسة قوية لعملية استخدام الموارد الخارجية لأغراض التنمية. وتضطر الدول المتخلفة إلى هذا النوع من المساعدات اضطراراً ، عن طريق قيام الدول المتقدمة - شرقاً وغرباً - بخلق مناطق ساخنة أو حروب صغيرة محدودة ، كأسواق لتصريف منتجات صناعية رائجة ومتطورة لديها ، وهي الصناعة الحربية.

3. طبيعة المنتجات المتبـادلة : وأخيراً وإلى حد ما نتيجة الاستعمار القديم والجديد والاستثمارات الأجنبية التاريخية المعاصرة فرض على الدول المتخلفة تقسيم عمل دولي مجحف ، وتخصص دولي غير عادل. إذ فرض على هذه الدول التخصص في إنتاج المواد الخام والأولية ـ الزراعية والتعدينية ـ وهي ذات عرض وطلب غير مرنين. بينما تخصصت الدول المتقدمة في المنتجات الصناعية أساساً ، وهي ذات عرض وطلب شديدي المرونة.

ومن ثم ، كانت النتيجة أن شروط التبادل الدولي دائماً وأبداً ـ وبلا استثناء الآن ـ بعد إلغاء الاستثناء الوحيد الذي استمر فقط أقل من عشر سنوات وهو البترول مجحفة بالدول المتخلفة ، فازدادت تخلفاً ، ومتحيزة للدول المتقدمة ، فازدادت ثراءً.

ومن هنا ؛ ظهرت الحركة الإصلاحية التي تنادي بضرورة العمل على تغيير النظام الاقتصادي العالمي الراهن بآخر " جديد " أكثر كفاءة وأكثر عدالة وأكثر تقدماً لخير البشرية جمعاء. ولكن طالما أن هذه الحركة تصطدم بالمصالح " الآنية " للدول المتقدمة شرقاً وغرباً فإن احتمال نجاحها باختيار هذه الدول يعد محدوداً إلى حد كبير.

وعليه ؛ فالمحصلة النهائية للعلاقات الاقتصادية الدولية أنها أسهمت ، وما زالت تسهم في وجود واستمرار مشكلة التخلف وفي زيادة حدتها خلال الزمن.

موقف الإسلام من التخلف :

تحاشياً للتكرار ، إذا ما قابلنا الإطار التحليلي السابق لتشخيص مشكلة التخلف بملاحظاتنا العامة حول مسلمات الاقتصاد الإسلامي سالفة الذكر ، من حيث المبادئ والسلوكيات ، سنقطع بثقة واطمئنان بأن كل مسببات التخلف بتفصيلاتها السابقة ، غريبة تماماً عن هذا الاقتصاد ، فكراً ونظاماً ، أي كما هو مفهوم وكما طبق فعلاً ، وأن التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه.

فالنظام الإسلامي يؤكد على محاربة الفقر عملاً ويذمه فكراً ، لدرجة أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ تعوذ منه وعادله بالكفر ، ولذا عمل هذا النظام على معالجته جذرياً واستئصال آثاره. فجعل العمل جزءاً أصيلاً من العبادة والتكافل الاجتماعي أصلاً من أصوله الثابتة ، تحقيقاً لتمام الكفاية ، أي حد الغنى.

وفي ذلك يقول الأصوليون : إن البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات ، كانت من قبيل العبادات أو العادات. فالعبادة التي خلق من أجلها الإنسان لم يكن سبيلها ـ إسلامياً ـ الرهبنة والتبتل والانقطاع عن الدنيا ، وإنما سبيلها تحقيق إرادة الله ـ

سبحانه وتعالى ـ في كونه عن طريق العمل في إعمار هذا الكون. وعليه ؛ فالتنمية الاقتصادية فريضة دينية دائمة ومستمرة حتى قيام الساعة.

** ** **

الفصل الثالث

المناهج الوضعية في التنمية

الاتجاهات العامـة :

كبداية ، يمكننا القول أن العرض السابق لتشخيص مشكلة التخلف ، وتحديد العوامل والمتغيرات المسئولة عنها يعطينا فكرة طيبة عما هو مطلوب عمله بصدد معالجتها ، عن طريق تحديد الاتجاهات " العامة " لهذا العمل ؛ لإحداث عملية تنمية شاملة ومستمرة ، متمثلة في ارتفاع ملموس ومحسوس ومستمر في مستوى النشاط الاقتصادي.

وعليه ؛ فهذه الاتجاهات الإنمائية المطلوبة تشمل العمل على : زيادة عرض الموارد الإنتاجية من حيث الكم والكيف ، ورفع درجة كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتغيير الخصائص السلبية للبيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية واكتشاف التسببات الدائرية الأساسية وتحديد حلقاتها الاستراتيجية وتغيير الخصائص السلبية لهذه الحلقات ، ووقف التسرب الاقتصادي إلى الخارج وإعادة توظيف الفائض لتنمية القطاع الكبير المتخلف ، وأخيراً إيجاد علاقات اقتصادية دولية، أي إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر كفاءة وأكثر عدالة.

ومن الواضح ، أن هذه الاتجاهات تدخل تحت باب العموميات الزائدة ، أو الأماني الإنمائية ، أكثر من كونها برامج عمل محددة قابلة للتطبيق ، أو استراتيجيات إنمائية يمكن وضعها موضع التنفيذ. ولمحاولة ربط هذه الاتجاهات بالواقع تنفيذياً ، وزيادة قابليتها للتطبيق إجرائياً لدينا منهجياً طريقان مترابطان : الأول النماذج الإنمائية الوضعية ؛ والثاني : مناهج التنمية الوضعية. وسوف نشير في عجالة إلى مدى جدوى كل من الطريقين في معالجة مشكلة التخلف ، على التوالي ، على الترتيب :

النماذج الإنمائية الوضيعـة :

أمام الدول المتخلفة الآن نموذجان تاريخيان متميزان : النموذج الغربي بأنماطه المتعددة ، والنموذج الشرقي بتفريعاته المختلفة.

النموذج الغربي :

قام هذا النموذج ، وما يزال على الفكر والنظام الرأسماليين. وارتكز بالتالي على المذهب الفردي الذي يمجد حرية الفرد وعلى " العقلية الرأسمالية " التي تؤكد أهمية المادة. ومن ثم ؛ استند هذا النموذج إلى عدد من العناصر المميزة. لعل من أهمها : حرية المشروع ودافع الربح والملكية الخاصة وجهاز السوق وميكانيكية الأثمان والمنافسة.

ونتيجة لحركة النهضة والإصلاح الديني حدث تطور فكري عميق ساعد على تأكيد احترام "إنسانية" الفرد ، وحماية حريته وحقوقه ، ومن ثم شجع على روح الاستقلال الفردي والفضول العلمي والبحث والمغامرة. ومن تم ؛ توافرت تطبيقياً مقومات تنفيذ النموذج وعوامل إقامة نمط الإنتاج الرأسمالي. ومن أهم هذه المقومات : مناخ اجتماعي يمجد عملية تكوين الثروة من أجل الثروة ، والاختراعات الفنية والآلية ، والتراكم الرأسمالي والاكتشافات الجغرافية ، فالاستعمار الاقتصادي والسياسي. ومن ثم ؛ قامت " الثورة الصناعية " Industrial Revolution وحدثت عملية التنمية. ولعب "الاستعمار" دوراً رئيساً في هذه العملية كما ذكرنا ـ فيما سبق ـ من خلال استعباد الشعوب الأخرى واستغلال اقتصادياتها.

ولا نغالي إذا قلنا ، بل نكاد نجزم أن جذور وبذور ما حدث في الغرب من تطور فكري في هذه العصور انتقل من المد الإسلامي والحضارة الإسلامية ، وتجسد في الإصلاح الديني بصفة عامة والبروتستانتي على وجه الخصوص ، فكانت حرية الأفراد ، وكان العدل بينهم ، ومن ثم قامت عملية التنمية.

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النموذج ، وبسبب طبيعته " الرأسمالية" رأسمالية الطبقة ـ من ناحية ، وصبغته " المادية " المتطرفة من ناحية أخرى ، ولاستحالة منع الاحتكار على مستوى بنائه النظري من ناحية ثالثة ، ولظهور اتجاهات احتكارية متزايدة في التطبيق من ناحية رابعة ـ ظهر "الاستغلال" وتهددت "الحرية". وكانت النتيجة في النهاية كساد عالمي عظيم ، ساد في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من هذا القرن.

ولقد قامت محاولات لتصحيح النموذج نظرياً ، ولترميمه تطبيقياً. فعلى المستوى النظري نادت " الثورة الكينزية " بعدم جدوى مبدأ " الدولة الحارسة " وفكرة "التوازن التلقائي " وبضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الفعلي ، عن طريق الاستهلاك والاستثمار لتحقيق التشغيل الكامل. وعلى المستوى التطبيقي جاءت " الثورة المونية " لتدخل أسلوب التخطيط الحكومي التأشيري ، من خلال التجربة الفرنسية ؛ ترشيد القرار الاقتصادي ولرفع درجة الأداء على المستوى القومي.

وبالرغم من هذه التصحيحات ، مازال النموذج يحاول ذرائعياً أو برجماتياً ، معالجة "الاستغلال " الظاهر والكامن في بنيانه. ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة ما زالت المعاناة قائمة في صورة اختلال هيكلي فريد في نوعه ، يشكل تحدياً مستمراً لمنظري النموذج. ويتمثل هذا الاختلال في ازدواجية المشكلة من تضخم وكساد في الوقت نفسه أو ما يسمى بظاهرة " التضخم الركودي " أو " الركود التضخمي". فكلما زاد التضخم لا يصاحبه استخدام أكبر للموارد ، وإنما نسبة أكبر من البطالة. وكلما زاد الكساد لا يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، بل إلى ارتفاعها.

النموذج الشرقي :

قام هذا النموذج وما يزال على الفكر والنظام الاشتراكيين. وارتكز بالتالي على المذهب الجماعي الذي يمجد الجماعة على حساب الفرد ، ويؤكد على أهمية " ديكتاتورية الطبقة العاملة " في المرحلة الانتقالية ، وعلى " العقلية الاشتراكية " التي تقدس المادة وتجعلها أساس التطور. ومن ثم ، استند النموذج إلى عدد من العناصر الرئيسة ، هي :

ملكية الدولة لأدوات الإنتاج أو " رأسمالية الدولة " ، وإشباع الحاجات الجماعية ، والتصنيع الاشتراكي أو الثقيل ، والتخطيط الاشتراكي أو المركزي الكامل ، وعدالة توزيع الناتج ، وعليه ؛ فقد طبق هذا النموذج على أساس من الإجبار والمركزية المتطرفة والتخطيط المركزي الشامل.

وقام هذا التطبيق على افتراض معرفة كاملة بكل المتغيرات الدقيقة والتفصيلية المتحكمة في الوضع الاقتصادي المطلوب تغييره ، وإمكانية إعطاء توجيهات وأوامر على الدرجة نفسها من الدقة والتفصيل ، واستعداد كامل وقدرة لدى أفراد المجتمع ؛ لتنفيذ هذه التوجيهات والأوامر الدقيقة والمفصلة. وهذا الأسلوب من التخطيط يعد " خرافة " من خرافات الأنظمة

المستبدة أو الآمرة ، والتي ترتكز على الاعتقاد بأن " كل فرد يمكن أن يطلب منه تماماً ما يمكن أن يعمله ، وأن كل فرد يعمل ما يطلب منه تماماً ".

وبالرغم من الإنجازات المادية لهذا النموذج ومع إقرار كل شيء تقريباً من السلطة المركزية فقد تمت هذه الإنجازات بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة. وكانت النتيجة في النهاية معايير قيمة مهملة ومعايير كفاءة رديئة نسبياً. ومن ثم ، كان الوضع ينطبق عليه القول بأن "الديكتاتورية التي تسهل كثيراً التخطيط ، يبدوا أنها لا تنتج إلا تخطيطاً رديئاً ".

وعليه ؛ فقد عانى النموذج على المستوى النظري من استحالة منع احتكار من نوع خاص ، وهو احتكار الدولة ؛ ومن إحلال تفضيلات المخططين والتي لا تعكس بالضرورة رغبات أفراد المجتمع ، محل تفضيلات المستهلكين. وعلى المستوى التطبيقي ، ونتيجة لخرافة المعرفة " التامة " والقدرة " التامة " لجهاز التخطيط حدثت انحرافات الاحتكار المتزايدة. ومن ثم ، ظهر الاستغلال المؤسسي والفردي وقيدت "الحرية ". وانعكس ذلك في ضعف واضح ومستمر في كفاءة النظام على استخدام الموارد ، وفي إهدار نسبي للإمكانية.

ولقد حدثت بعض الجهود لتصحيح النموذج على المستويين النظري والتطبيقي. فعلى المستوى النظري نادت "الثورة الليبرمانية " بضرورة إدخال "حافز الربح " على مستوى الوحدة الإنتاجية. وتطبيقاً ، قامت "الثورة الخرتشوفية " أو السياسة الاقتصادية الجديدة والتي أقرت نوعاً من اللامركزية ـ خاصة في النشاط الزراعي ـ في ظل الإطار التنفيذي المركزي.

وبالرغم من هذه التصحيحات ، ما زال النموذج يحاول ذرائعياً أو برجماتياً معالجة القهر والاستغلال الظاهرين والكامنين في بنيانه. ورغم بعض النجاحات النسبية المتواضعة مازالت المعاناة قائمة في صورة اختلال هيكلي في إنتاجيات القطاعات المختلفة ، وضعف بالتالي في إنتاجية الاقتصاد ككل. وما زال المنظرون وراسمو السياسات الاقتصادية يحاولون معالجة هذا الاختلال بانفتاح سوفيتي متزايد ، وانفتاح صيني "رأسمالي " جديد. ولعل أبلغ دليل على هذا الأداء الاقتصادي الرديء نسبياً يكمن في المجال الزراعي. ويكفي أن التجربة "السوفيتية" مازالت تعتمد حتى الآن على الولايات المتحدة الأمريكية في سد ما تعاني منه من عجز في سلعة زراعية استراتيجية وهي : القمح.

النتيجة :

وتأسيساً على ما سبق ؛ يمكننا القول بصفة عامة ، أن هذا الطريق لا يفيد كثيراً في معالجة مشكلة التخلف ، بسبب القصور النظري والتطبيقي في النموذجين من ناحية ، ولاختلاف المعتقدات والظروف في الدول المتخلفة من ناحية أخرى ، ولغياب كثير من مقومات التطبيق في هذه الدول من ناحية ثالثة.

وعليه ؛ يبقى التحفظ العام وهو أنه لا يمكن استناداً إلى ما سبق النقل " الكامل " لأي من النموذجين كإطار للمعالجة ، كما لا يمكن في الوقت نفسه وللأسانيد السابقة نفسها الرفض الكامل لهذين النموذجين. وإنما يتعين علينا دراستهما بفكر مفتوح ؛ لنأخذ منهما من العناصر ما قد يتناسب مع ظروف كل دولة على حدة طالما أن هذه العناصر لا تصطدم مع ما تؤمن به الدولة من قيم أو تمارسه من سلوكيات.

مناهج التنمية الوضعيـة :

وفقاً لهذا الطريق توجد مدرستان من مدارس الفكر الإنمائي. تشمل الأولى على سبيل التقديم ، فكر الاقتصاديين من " أدم سميث " حتى ثلاثي " هارود " و " دوما ر " و" هانسن ". بينما تتكون الثانية من مناهج التنمية التي قدمها الاقتصاديون الإنمائيون أو الاقتصاديون المشتغلون مباشرة بقضايا التنمية الاقتصادية.

المدرسة الأولى :

لم تقدم هذه المدرسة ـ في الواقع ـ إلا مساعدة طفيفة نحو معالجة مشكلة التخلف. وذلك لأن تحليلات مفكريها ومناهجهم كانت منصبة أساساً على مشكلات اقتصاد صناعي ناضج أو متقدم نسبياً. فكان يشغلهم في المقام الأول مسألة " النمو Growth " وفقاً لهيكل إنتاجي قائم. ومن ثم ؛ كان اهتمامهم مركزاً على جانب الطلب الكلي الفعال وعوامل تغيره دون الاهتمام بالقدر نفسه باقتصاديات العرض. ومع ذلك فقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون كثيراً من المتغيرات الهامة المتحكمة في عملية التنمية.

فمن الاقتصاديين الكلاسيك وبصفة خاصة " مالثوس " و " ريكاردو " ، نأخذ أهمية محدودية الموارد الطبيعية وأثر النمو السكاني على مسار التنمية. ومن "ماركس" نأخذ أهمية متغير التكنولوجيا وضرورة إدخال نوع من التغيير على رقابة ـ إن لم يكن ملكية ـ الموارد الإنتاجية. ومن الاقتصاديين " الكلاسيك ـ المحدثين " وعلى رأسهم " مارشال " يمكن أن

تستفيد الدول المتخلفة من فكرة إعادة توزيع الموارد من أجل إنتاج أكبر ؛ ومن " شومبيتر" نحصل على الدور الهام الذي تقوم به المهارات التنظيمية في عملية التنمية.

ومن " كينز " وفقاً لثورته في الاقتصاديات الكلية ، يتأكد الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه السياسات المالية بصفة عامة ، والتدخل الإيجابي للدولة في النشاط الاقتصادي ؛ من أجل ترشيد الأداء ودفع عجلة التنمية بصفة خاصة. وأخيراً ، أكد الاقتصاديون الذين جاءوا بعد "كينز" على أهمية بعض المتغيرات السابقة مع تشديدهم على أهمية رأس المال. وهذا يتضح بصفة خاصة في تحليلات " هارود" و " دومار". أما " هانسن" فقد ذهب أبعد من ذلك ، إذ راح يحذر من خطورة الضغوط التضخمية والركود طويل الأجل وضرورة معالجة هذه الاختلالات بمزيد من السياسات الحكومية. وهذا أيضاً اقتراح مفيد تظهر أهميته خلال عملية التنمية.

المدرسة الثانيـة :

تصدرت هذه المدرسة مباشرة لمعالجة مشكلة التخلف. ومن ثم بدأ مفكروها ، أي الاقتصاديون الإنمائيون Development Economists ، أمثال : "نيركس" ، "ميردال "، "هيرشمان" ، "روزنشتاين" ، "رودان " ، "روستوا " ، "لبنشتين " ، "سنجر" ، "أيكاس" ، "بيوا" ، "هجنز" ، "شولتز " ، وكثير غيرهم برفض الأخذ بمناهج " العالم المتقدم " ، لاختلاف طبيعة المشكلة. ومن ثم ، تركز اهتمامهم على مسألة " التنمية " Development أي إحداث تغييرات هيكلية في النشاط الاقتصادي ، أساساً في جانب العرض الكلي ؛ لضمان معدلات نمو متصاعدة لجميع أفراد المجتمع.

ومع ذلك ؛ استخدم هؤلاء الاقتصاديون طرق تحليل ومنهجية المدرسة الأولى ، كما أخذوا عنها المتغيرات الهامة المرتبطة بمعالجة المشكلة. ولعل هذا يرجع إلى أن هؤلاء الاقتصاديين كأبناء للعالم المتقدم نفسه ، يمثلون في الواقع امتداداً طبيعياً لفكر هذا العالم ونظرته المادية. فبعد قبول التنمية كقضية مسلم بها بالنسبة للدول المتخلفة وجه الاقتصاديون الانمائيون جهودهم لمسألة : " البداية " الجادة لعملية التنمية The Problem Of Starting – Off ، أو للإجابة على تساؤل استراتيجي هام وهو : ما العمل الأساسي المطلوب لجعل هذه الدول تتحرك في حالة التخلف المزمن إلى حالة متجددة مستمرة على طريق التنمية ؟

ولقد قدم هؤلاء الاقتصاديون إجابات شكلت استراتيجيات أو مناهج تنمية عديدة تقريباً بعدد من كتب في هذا المجال. وعددهم كثير. وعليه ؛ فلدينا الكثير من مناهج التنمية من أهمها :
منهج "النمو المتوازن " Balanced Growth ، منهج "النمو غير المتوازن " Unbalanced Growth ، ومنهج "الثورة الزراعية" Agricultural Revolution ، ومنهج "الثورة الصناعية" Industrial Revolution ، ومنهج "صناعات الطلب النهائي" Final Demand Industries ، ومنهج "الصناعات الثقيلة" Heavy Industries ، ومنهج "الدفعة القوية" Big Push ، ومنهج "مراكز أو أقطاب النمو" Growth Centers or Poles ، ومنهج "التغلغل " Penetration ، ومنهج "الجهد الأدنى الحساس " Critical Minimum Effort ، ومنهج "الانطلاق " Take _ Off ، ومنهج " إحلال الواردات " Import Substitution ، ومنهج "تنمية الصادرات " Export Promotion ، ومنهج "الاعتماد الجماعي على الذات " National Self-Reliance ، ومنهج " الحاجات الأساسية " Basic Needs.

وبدون الدخول في تعريف وتفصيل كل منهج يمكننا أن نقرر أن هذه المناهج تختلف عن بعضها البعض بجانب اختلاف الأسماء في تأكيداتها النسبية على جانب أو آخر من عملية التنمية. ولكنها تتفق جميعاً على ضرورة أن يكون الجهد الإنمائي من الكبر والشمول بحيث يستطيع أن يتغلب على معوقات عملية التنمية وإلا فلن تتمكن الدول المتخلفة من تحقيق البداية الجادة على طريق التنمية.

ولتحقيق هذه البداية ولاستمرار عملية التنمية في النهاية ، اتفقت أيضاً هذه المناهج جميعاً وعلى أساس إجرائي ، على ضرورة الإجابة على سؤال جوهري ، وهو : بماذا يتم القيام بهذا الجهد الكبير والشامل ، المطلوب ؟ أو بمعنى آخر : ما هو العنصر المادي الفاعل لإحداث عملية التنمية ؟ وكان هذا السؤال متسقاً تماماً مع التوجه المادي لمصممي هذه المناهج. وكانت الإجابة واحدة ، وهي : عن طريق التغلب على ندرة رأس المال أي عن طريق القيام بإضافات جديدة لهذا العنصر أي بالاستثمار رغم اختلاف هذه المناهج حول مجال أو مجالات التوظيف الاستثماري.

ومن هنا ؛ كانت خطط التنمية في الغالب الأعم ، لا تعدو أن تكون سوى برامج استثمار. صممت ونفذت هذه البرامج على أساس الاعتقاد الخاطئ بأن الفقر سببه " ندرة " رأس المال ، وأن التنمية سوف تحدث بالنمو في الناتج الكلي وبأثر التسرب من المناطق المتقدمة إلى المناطق الفقيرة. وباختصار ، اعتقد الاقتصاديون الإنمائيون أن تقليد الطريقة الشمالية المادية

غربية كانت أم شرقية من خلال مناهجهم سوف يضع الدول المتخلفة على طريق العصر الذهبي للتنمية الجادة والمستمرة.

وفي غمار هذا التوجه المادي ومن خلال التركيز على مؤشراته الاقتصادية المجردة كالناتج الكلي ، افترض أو نسى الاقتصاديون الإنمائيون ضرورة توافر المناخ المناسب من الحرية والعدالة على مستوى الفرد ، أي الإنسان الذي سيقع عليه عبء القيام بالجهد الإنمائي المطلوب. وكان فرضاً غائباً لم يتحقق في أغلب التجارب ، ونسياناً واضحاً أدى إلى إجهاض معظم الجهود الإنمائية فيها في النهاية.

النتيجـة :

ومن ثم ساهمت المناهج الإنمائية " الشمالية " ليس في معالجة التخلف ، وإنما في تعميقه حيث ضاع الإنسان في خضم توجهاتها وآلياتها المادية. وبغض النظر عن تعريف التنمية فإن ما قد حدث من نمو في بعض الدول المتخلفة إذا كان شيئاً يذكر فهو " نمو بدون تنمية " ، وأن تطبيق الفكرة التقليدية للنمو من خلال التصنيع ، إذا كان أصلاً تصنيعاً في هذا الدول ، لم يكن إلا " صناعة بلا نمو ".

الواقع المتخلف :

أكدنا ـ فيما سبق ـ أن التنمية في العالم المتقدم قامت أساساً بسبب إشاعة مناخ من الحرية والعدالة داخلياً وجزئياً من خلال الاستعمار الذي استعبد الشعوب الأخرى ، واستغل اقتصادياتها خارجياً. ونتيجة هذا الاستعباد والاستغلال ، بجانب عوامل أخرى حددناها ـ فيما سبق ـ تخلفت الدول المستعمرة وساعد على ذلك بصفة أساسية تخلي هذه الدول عن هوياتها ومن هنا ؛ ساهمت ذاتياً في عملية " التخليف " ، وفي تعميق استعبادها وتكثيف استغلالها من قبل الدول المستعمرة.

وبعد أن قامت حركات التحرر الوطني ، واستقلت معظم الدول المتخلفة ، ابتداءً من أواخر الأربعينيات ، بدأت تظهر نتيجة لذلك محاولات الاستقلال الاقتصادي ، واستمرت حتى الآن تدعيماً للاستقلال السياسي. وأخذت إرهاصات الاعتماد على الذات وجهود التنمية تظهر على أرض الواقع ولكن المناخ كان وما يزال حتى الآن ، متشبعاً بقيم وسلوكيات الاستعباد ، والاستغلال الداخلي والخارجي.

ومن هنا ؛ فشلت مناهج التنمية الوضعية التي طرحت ، وما زالت تطرح في معظم ـ إن لم يكن كل ـ الدول المتخلفة وبالتالي وبشهادة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة فشلت الجهود الإنمائية التي بذلت في تحقيق التنمية المنشودة ومن ثم زادت حدة مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

ومظاهر ، ودروس الفشل على مدى ما يقرب من نصف قرن لا يمكن إنكارها. فبسبب الإهمال النسبي لقيمة الإنسان ودوره ، كانت المحصلة النهائية أن أكثر من ثلاثة أرباع البشرية يعيشون الآن حالة حادة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، ويعانون من تفاقمات متزايدة للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية. كما ظهرت بوضوح مشكلات الدول الأشد فقراً وتخلفاً من مجاعات وأمراض وأمية ، وجفاف وتصحر ، وإهدار للموارد وإنتاجية متدنية ، وتبعية للخارج ومديونية خارجية ... الخ.

حالات استثنائيـة :

ومع ذلك يوجد لهذه الصورة القاتمة استثناءات واضحة ، تتمثل في دول جنوب شرق آسيا ، وبعض دول أمريكا اللاتينية. فهذه الحالات الاستثنائية ، والتي تمثل جزراً صغيرة في بحر التخلف ، تؤكد حقيقة ما توصلنا إليه من الأهمية الاستراتيجية للاعتبارات الإنسانية في عملية التنمية. فلقد استطاعت هذه الدول أن تفجر قيمها الذاتية ومعتقداتها الاجتماعية ، وتوظفها لصالح التنمية. فحققت قدراً من الحرية والعدالة ، ومن ثم الكرامة والانتماء والمسئولية ، وتمجيد العمل ، وتشجيع روح الفريق على مستوى الفرد.

وكان ذلك تقليداً مبتكراً " للطريقة اليابانية " والتي قامت أساساً على هذا الخط الاستراتيجي للتنمية من خلال " الذاتية الثقافية " للعاملين على مستوى الوحدة الإنتاجية. تلك الذاتية التي طبعت عاملي كل منشأة بسلوك واحد ، قائم على الولاء والانتماء والتنمية والتطوير. ولقد استمدت هذه الطريقة جذوتها الإنمائية من قيم المجتمع الياباني بصفة عامة وديانة " الشنتو " على وجه الخصوص.

وعليه ؛ فقد حققت هذه الدول قدراً لا بأس به من التنمية وأصبحت على مشارف التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وبالذات الدول التي توصف ـ إنمائياً ـ " بعصابة الأربعة ". وهي: كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ، هونج كونج. فهذه الدول باتت تهدد تنافسياً النموذج الياباني نفسه على المستويين : الاقتصادي والتكنولوجي.

النتيجـة :

وفي النهاية وباستثناء هذه الحالات يمكن إذن القول أن الاستعباد والاستغلال كانا يمثلان الأسباب الجوهرية أو التربة الخصبة التي نبتت منها الأسباب التفصيلية المسئولة عن مشكلة التخلف وأن استمرارهما - من الداخل والخارج - أدى إلى فشل مناهج التنمية الوضعية والتي ركزت فقط على معالجة غيرهما من الأسباب ، من خلال توجهات وآليات " مادية " واضحة. ومن ثم استمرت المشكلة وزادت حدتها خلال الزمن فكانت ومازالت في واقع الأمر " تنمية " للتخلف. وتفرخ عن هذا الوضع كنتيجة طبيعية له ، وكتفصيل لمجمله العديد من المشكلات التي تطحن الآن " الإنسان " وتهدر كرامته وتبدد قدراته وجهوده الإبداعية ، فيعجز بالتالي عن القيام بمسئولية " إعمار الأرض " ، أي إحداث التنمية.

*** *** ***

الفصل الرابع

أساسيـات المنهج الإسـلامي

الإنسان والتنميـة :

من العرض السابق لمشكلة التخلف والنتائج العامة لمناهج معالجتها وضعياً ، يتضح جلياً الآن أن إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية " المنشودة " يتطلب أو وقبل أي شيء تطهير الحياة الاقتصادية من كافة أشكال " الظلم " ، وبالتالي تهيئة المناخ " المناسب " لكي يتعامل الناس تعاملاً إنمائياً فاعلاً مع الأشياء.

فبديهياً ، الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ، وهو بالقطع الكائن الحي المسئول عن مستوى الأداء. والإنسان " المظلوم " أي المقهور والمستغل.. كل لا يقدر حقيقة على شيء. ومن ثم ؛ إذا لم يرفع هذا الظلم ومهما كانت طبيعة الموارد المادية من حيث الوفرة والتنوع والجودة ؛ لا يمكن لأي شيء ذي قيمة أن يتحقق ولا يمكن لأية قوة دافعة أو استراتيجية ـ أي منهج ـ أن تعمل بكفاءة مناسبة. سواء أكانت هذه القوة هي " اليد الخفية " للحافز المادي أم "اليد المرئية" الباطشة للدولة. وسواء أكانت الاستراتيجية هي "الدفعة القوية" من الاستثمار أم " الجهد الأدنى الحساس" المطلوب من التكوين الرأسمالي ، أو غيرها.

الإسلام والإنسان :

وعليه ، يأتي الإسلام كدين ونظام حياة ؛ لإخراج البشرية مرة أخرى ، كما أخرجها من قبل من ظلمات جاهلية تعيشها ، ومن تخبط حياة ضنك تحياها ، مليئة بكل شرور الضلال ، وضروب الفساد وصنوف الظلم وألوان الشقاء. فيقدم بقواعده العامة المتكاملة ، العقيدية والأخلاقية والتعبدية والتعاملية ؛ تظهيراً حقيقياً للحياة البشرية في حياة البشر وبقدرات البشر، بالعمل الدائب على استئصال هذه الشرور ، وبالتصحيح الدائم لهذه الانحرافات ، من خلال " تربية " وضوابط ومنظمات ذاتية حاكمة لحركة هذه الحياة. ويتم ذلك على أساس تحرير فعلي للإنسان من أي شيء ومن أي مخلوق بتحديد دقيق وواضح لمركزه وغايته في هذه الحياة وفي ظل كرامة ينعم بها ، تليق به كإنسان كما أراد له خالقه سبحانه وتعالى. { *فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة ا التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق ا ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون* }.. (الروم:30). { *ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً* }.. (الإسراء:70).

المنهج الإسلامي :

من هنا ؛ جاء المنهج الإسلامي للتنمية ؛ ليعيد كشرعة الأشياء في المجمع الإنساني إلى طبيعتها ، وليرد كمنهاج قضية التنمية إلى عمادها : وهو الإنسان.

ومن ثم ؛ تصدى هذا المنهج على عكس المناهج الوضعية لسؤال واضح ومحدد وهو : بمن تقوم عملية التنمية ؟ وكانت إجابته واضحة ومحددة أيضاً وهي : بالإنسان ، أي أن عملية التنمية لكي تتحقق على أرض الواقع لابد أن تبدأ من الأصل أو من القاعدة ، أي من الإنسان وتنتهي في كل مرحلة من مراحلها المستمرة والمتصاعدة بالإنسان وللإنسان ، أي من أجل الإنسان.

فالإنسان وفقاً لهذا المنهج الرباني ، هو أهم وأسمى ما في الوجود ، ومن ثم هو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية. تصديقاً لقوله تعالى : { *أعبدوا ا   ما لكم من غيره هو أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب* }.. (هود:61).

وهو في الوقت ذاته غايتها ، لكي يستطيع باستمرار القيام بتبعة العبادة التي تشمل جميع أعمال الإنسان وعلى رأسها إعمار الأرض ، وفقاً لشرع ا . وعليه ، تتصف عملية التنمية وفقاً لهذا المنهج بالاستمرارية المستمدة من استمرارية الإنسان في عبادة الخالق تبارك وتعالى. { *وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ، ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون، إن ا   هو الرزاق ذو القوة المتين* }.. (الذاريات:65 ـ 58). { *قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي   رب العالمين ، لا شريك له* }.. (الأنعام:162 ـ 163).

الإنسان العادي :

ولكن ، أي إنسان يقصده المنهج الإسلامي ؟. الإنسان المقصود وفقاً لهذا المنهج هو بالتأكيد الإنسان " العادي " ، إنسان أرض الواقع كما خلقه ا بفطرته ـ قوة وضعفاً ـ وليس الإنسان الذي يتخيله الذهن الوضعي كمخلوق من مخلوقات الاقتصاد أي " الرجل الاقتصادي " ، أومن مخلوقات المادة أي "الترس الاجتماعي". فهو الإنسان الذي تربى على أخلاقيات الإسلام ، وسلوكيات الاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي أو قل إن شئت : الإنسان الأخلاقي ، أو السوي ، أو الصالح.

هذا الإنسان " الواقعي " هو الإنسان المحرر حقيقة من الاستعباد والاستغلال ، أي من الظلم بشتى صوره. فهو الإنسان المحترم لذاتيته ، المكرم لآدميته ، الذي ينعم عملاً بالحرية والعدل. وبدون تحقيق هذين المطلبين ؛ بسبب البعد عن شرع ا   لن يتحقق المشروع الإنساني ـ الممكن ـ في إعمار الأرض ، ولن يتمكن الإنسان من القيام بتبعة تنفيذ هذا

المشروع. ومن ثم ؛ يظل التخلف قائماً ، وتظل المعيشة الضنك جاثمة على عقول وحقول البشر.

مدخل التوحيـد :

ولكي يحقق هذا المنهج متطلبات هذا الإنسان الفطري عملياً ، وكجزء من الإسلام كان مدخله الطبيعي هو المدخل العقيدي الإيماني ، وهو مدخل التوحيد. ومقتضى التوحيد العبادة وهي بدورها غاية خلق ا سبحانه وتعالى للجن والإنس. ويتضمن التوحيد توحيد الذات والأسماء والصفات. *{ قل هو ا أحد * ا الصمد * لم يلد ولم يولد * ولم يكن له كفواً أحد }*.. (الإخلاص: 1 ـ 4). { *و الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في* أسمائه * *سيجزون ما كانوا يعملون* }.. (الأعراف:180). { *وليس كمثله شيء وهو السميع البصير* }.. (الشورى :11). ويشمل التوحيد : توحيد الربوبية وتوحيد الألوهيـة.

توحيد الربوبيـة :

هذا التوحيد هو توحيد ا بأفعاله تعالى ، ومن ثم التلقي منه سبحانه الشرائع المحددة للقيم ، والموجهة للمعيشة ، والمنظمة لحركة الحياة. فالربوبية تقتضي عبادة ا سبحانه وتعالى بالتفويض والتسليم. *{ إن ربكم ا الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يدبر الأمر ما من شفيع إلا من بعد إذنه ذلكم ا ربكم فاعبدوه أفلا تذكرون }*.. (يونس:3).

توحيد الألوهيـة :

هذا التوحيد هو توحيد ا تعالى بأفعال العباد ، ومن ثم التوجه وحده ـ سبحانه ـ بالشعائر التعبدية ، والدعاء ، والرجاء ، والرغبة ، والرهبة ، والخشية والتقوى... فالألوهية تقتضي عبادة ا سبحانه وتعالى بالأمر والنهي ، والمحبة والخوف ، والطلب والرجاء { *وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون* }.. (الأنبياء:25).

ويعني إفراد الربوبية والألوهية وحده سبحانه ـ تلقياً للشرائع وتوجيهاً بالشعائر ـ إخلاص العبودية وحده ، أي إخلاص الدين له سبحانه من قبل الإنسان في كل خالجة في ضميره ، وكل حركة في جوارحه ، وكل نشاط في حياته. فلا يوجد وفقاً لهذا المنهج القويم تصرف إنساني لا ينطبق عليه معنى العبادة. وهي كما عرفها لشيخ الإسلام ابن تيمية : اسم جامع لكل ما يحبه ا ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة. والإنسان أمامه خياران ، لا ثالث لهما ، فإما أن يختار العبودية ، وإما أن يرفض هذه العبودية ، فيقع لا محالة في

عبودية لغير ا . { *ألم أعهد إليكم يا بني أدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين * وأن أعبدوني هذا صراط مستقيم*}.. (يس:60 ـ61).

إذن إفراد الربوبية والألوهية ـ سبحانه وتعالى ـ ، ومن ثم إقرار العبودية الخالصة له تعالى هو أشرف تكريم للإنسان ؛ لأنه إخراج له ".. من عبادة العباد إلى عبادة ا وحده ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام ". فالتوحيد بهذا المعنى الإسلامي الشامل والدقيق ، يرفع الإنسان إلى شرف العبودية ، ومن ثم يحرره نهائياً وتماماً من كل عبودية لغيره تبارك وتعالى. { *إياك نعبد وإياك نستعين* }.. (الفاتحة: 5). فهذه الآية الكريمة جمعت بإعجاز مكوني التوحيد فأولها يشير إلى عبادة ا بمقتضى الألوهية وأخرها يشير إلى عبادته ـ سبحانه ـ بمقتضى الربوبية.

والإنسان الحر وفقاً لهذا المفهوم ، هو الإنسان الحي وليس التجريدي. الإنسان الذي يستطيع فعلاً أن ينهض بالتحاكم إلى منهج ا تعالى في كل شئون حياته بمسئولية إعمار الأرض كفريضة تعبدية أو مشيئة إلهية يمثل الالتزام بها غاية التكليف. ومن ثم فبالشرك يكون ظلم الإنسان وبالتالي التخلف. وبالتوحيد تكون حرية الإنسان ، وعدالة النظام الذي يعيش في كنفه ومن ثم تحدث التنمية.

الرزق والعمر :

ولكي تتعمق الحرية في وجدان الإنسان وتتجسد في سلوكه ، ولكي يتحقق إعمار الإنسان كشرط مسبق لإعمار الأرض ، وتأسيسـاً على توحيد الذات والأسماء والصـفات ، أطعم ا ـ سبحانه ـ الإنسان من جوع وآمنه من خوف. فضمن رزق الإنسان وكتب أجله وحدد عمره. فا ـ سبحانه وتعالى ـ هو الخالص والمالك والرازق والمميت والمدبر وهو المعبود لا شركي له في شيء من الخلق أو الملك أو الرزق أو الموت أو التدبير. { *وفي السماء رزقكم وما توعدون * فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون* }.. (الذاريات: 22ـ23). { *وما من دابة في الأرض إلا على ا رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين* }.. (هود:6). { *وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن ا كتاباً مؤجلا* }.. (آلعمران:145).

السعي في طلب الرزق :

واتساقاً مع مقتضى العبادة ومفهومها الإسلامي الشامل وانسجاماً مع رسالة الإنسان في أعمار الأرض وتحقيقاً لها ، ارتبط هذا الأمن المادي والأمان النفسي المقدران بالضرب في الأرض سعياً في طلب الرزق ، وقد عادله الخالق ـ تبارك وتعالى ـ بالجهاد في سبيله : { *فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل ا* }.. (الجمعة:10). { *وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل ا وآخرون يقاتلون في سبيل ا* }.. (المزمل:20). ويؤكد الرسول ـ صلى ا عليه وسلم ـ المعنى نفسه : (من كد على عياله كان كالمجاهد في سبيل ا) صحيح مسلم. (الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل ا ـ عز وجل ـ الصائم النهار القائم الليل).. صحيح مسلم. ومن هنا كان الجهاد فرضاً على الكفاية ، وليس فرضاً على العين ، وإلا انشغل به كل المكلفين عن إعمار الأرض.

ويتم هذا السعي من خلال العمل الصالح الدائب والدائم للكسب أخذاً بالأسباب في حدود الاستطاعة وتأكيداً لإيجابيات العزم والتوكل من ناحية وتحقيقاً لكرامة الإنسان واحترام آدميته من ناحية أخرى. { *وقل اعملوا فسيرى ا عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون* }.. (التوبة: 105). { *ومن عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون*}..(النحل:97). وفي الحديث : (ما أكل أحد طعامـاً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي ا داود ـ عليه السلام ـ كان يأكل من عمل يده) ، صحيح البخاري. يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ـ رضي ا عنه ـ: لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق وهو يقول : اللهم ارزقني ، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة.. (الغزالي:الإحياء).

أساسيات المنهج :

ومن هنا ، وفي ضوء هذا التحديد الدقيق لضمان الرزق وضرورة العمل انبثقت أساسيات هذا المنهج الرباني في التنمية.

الأساس الأول ـ الاستخلاف :

يتأسس فرض إعمار الأرض أي قيام تنمية شاملة ومتوازنة من قبل الإنسان العادي على حقيقة إيمانية مؤداها : أن المال ـ أي الموارد ـ مال ا ، ونحن مستخلفون فيه { *له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى* }.. (طه:6). { *وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة* }..(البقرة:30). { *ويستخلفكم في الأرض فينظر كيف تعملون*}..

(الأعراف:129). وتبعة الاستخلاف تعني تسخير هذا المال لخدمة الخلق ـ المستخلفين ـ وتمكينهم منه تمكين استعمال أو ملكية انتفاع. { *هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً* }.. (البقرة:29). { وسخر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون }.. (الجاثية:13). { *ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلاً ما تشكرون* }.. (الأعراف:10).

كما تعني تبعة الاستخلاف في الوقت نفسه العمل كدحاً وكداً وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمير المال خلال الزمن حتى قيام الساعة. والعمل المطلوب هو العمل الصالح ، كما أكدنا فيما سبق ، والذي تزكو به النفس وتقوم به الأخلاق ، وتتسع به دائرة البر والتقوى ، ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنسل. أي العمل الذي يحقق صلاح البال بإصلاح الدين والدنيا.

ومن ثم ، فالعمل المقصود هو العمل الذي يعمر الأرض ، وينتج الطيبات ، ويحقق بالتالي الحياة الكريمة للإنسان { *وعد ا الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي أرتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً* }.. (النور:55). { *وأن ليس للإنسان إلى ما سعى * وأن سعيه سوف يرى * ثم يجزاه الجزاء الأوفى* }.. (النجم:39 ـ41). وفي الحديث : (أعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له). صحيح مسلم ، (إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسها ، وله بذلك أجر) ، صحيح البخاري.

وتعنى تبعة الاستخلاف أيضاً أن يحترم الخلق ـ المكرمين بهذه العلاقة ـ عقد الاستخلاف ويتقيدون بشروطه التي وضعها المالك الحقيقي ـ سبحانه وتعالى ـ تنظيماً لشئون المال من حيث توظيفه وتنميته والتصرف فيه. ومن هذه الشروط أن يؤدي الخلق حقوق المال لمالكه الأصلي وللمجتمع ، في صورة الصدقات المفروضة ، وعلى رأسها الزكاة والصدقات التطوعية والكفارات وغيرها من النفقات ، تحقيقاً لعدالة التصرف في المال وإقامة للتكافل الاجتماعي ، وضماناً لأكفأ استخدام ممكن للمال خلال الزمن. { *وآتوهم من مال ا الذي آتاكم* }.. (النور:33). { وآمنوا با *ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالدين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير*}.. (الحديد:7). { *خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها* }.. (التوبة:103). وفي الحديث : (إن ا افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) صحيح البخاري. (خير الصدقة ما كان عن ظهر غني ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعول). (صحيح البخاري).

الأساس الثاني ـ فريضة الزكاة :

تجب الزكاة كفريضة وحق ، وكركن من أركان الإسلام والنظام الاقتصادي الإسلامي في المال النامي بشروط ، من حيث النصاب والمقدار والزمن والأموال والمصارف. وتعد الزكاة من الأدوات الأساسية لتنمية المال وإعمار الأرض. ذلك لأن رب المال أمام خيارين لا ثالث لهما : إما أن يستثمر ماله ويخرج الزكاة من أرباحه أو يحتفظ به فتأكله الزكاة بنسبة ثابتة كل عام. ولهذا قال الرسول ـ صلى ا عليه وسلم ـ : (من ولي يتيماً له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة). (الترمذي).

ومن ناحية المصارف تعمل الزكاة على إعادة وعدالة التوزيع في صالح الطبقات الفقيرة ،مما يساعد على زيادة اشتراكهم في الإنتاج من ناحية ، وزيادة إنفاقهم الاستهلاكي من ناحية أخرى. ومن ثم يساهم في زيادة الطلب الفعال والانتعاش الاقتصادي. كما أنها تعمل من حيث مصارفها على الحض ـ أيضاً ـ على الاستثمار والإنتاج. وفي ذلك يقرر الفقهاء بالإجماع بأن القادر على الكسب بحرفته أياً كانت إنما يعطي القدر الذي يمكنه من مواصلة الكسب (الماوردي ـ الأحكام السلطانية). وصح عن عمر ـ رضي ا عنه ـ أنه كان يقول لعماله : "إذا أعطيتم فأغنوا" ، (أبو عبيدة ـ الأموال). وفي الوقت نفسه لا تعطى الزكاة للقادر ـ بجهده وماله ـ على العمل والكسب. وفي ذلك يقول الرسول ـ صلى ا عليه وسلم ـ: " لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي ". (النسائي).

الأساس الثالث : نظام الأوليـات

يتم استخدام المال وتثميره أساساً عن طريق الاعتماد الجماعي على الذات ، وفي إطار نظام أولويات شديد الوضوح ودقيق التحديد. ويتدرج هذا النظام بحسب الأهمية ، من إنتاج وتوزيع واستهلاك "الضروريات" ، أي الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة ، فهي ضرورية لقيام حياة الناس ، ولا بد منها لاستقامة مصالحهم. ثم تأتي مرتبة " الحاجيات " أي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة ، فهي أشياء يحتاج إليها الناس لرفع الحرج والضيق والمشقة الزائدة عنهم. ثم أخيراً تأتي المرتبة الثالثة وهي مرتبة " التحسينات " أي الأشياء التي تجعل حياة الناس أكثر يسراً وسهولة ومتعة دون إسراف أو ترف. أي أن المنهج الإسلامي يعطي أهمية نسبية أكبر لإنتاج معظم الطيبات التي يحتاج إليها معظم الناس لصلاح دينهم ودنياهم. وعليه ؛ يهدف هذا المنهج إلى توفير الحياة الطيبة الكريمة لكل من يعيش في ظل النظام الإسلامي.

ويقوم استخدام المال ـ أي الموارد ـ وفقاً لهذا المنهج على أساس شامل ومتوازن ، ولا يعرف إهدار الإمكانات ، أو تبديد الطاقات. ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام يتركز في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص ، إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها ، أو لارتفاع درجة مخاطرها ، أو لتدني العائد المتوقع منها ، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً ، أو لبعض أو كل هذه الأسباب. هذا بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة صحية محيطة بالعملية الإنتاجية ، جوهرها حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه.

أما الدور الرئيس في الاستخدام الكفء للموارد ، وإحداث عملية التنمية ، كهدف لهذا المنهج، ومن منطلق تكامل وتعاون مع الدولة أو القطاع العام ، فهو مسئولية القطاع الخاص أي الأفراد أو الناس ، شريطة توافر الحاجات الضرورية لهم. وينبثق هذا الشرط وفقاً لنظام الأولويات الإسلامي ، من حقيقة أن التنمية الاقتصادية ، أي إعمار الأرض ليست سبباً لإشباع هذه الحاجات وإنما تعد نتيجة مباشرة لهذا الإشباع.

ولا تشمل " الحاجات الضرورية " الجانب المادي فقط : من مأكل ، ومشرب ، وملبس ، ومأوى ، ووسيلة انتقال وخدمات منزلية ، وتعليمية وصحية ، وفرص عمل وزواج ، وإنما أيضاً الجانب المعنوي أو الروحي من مشاركة جماعية ، وهوية ثقافية ، وكرامة إنسانية ، وإحساس بإشاعة الحرية والعدل بين ا لناس. وهي الضرورات التي أجملت كمقاصد للشريعة الغراء : من حفظ للدين والنفس والعقل والمال والنسل أو العرض. وبإشباع هذه الحاجات سوف يتصرف الناس كآدميين ، ويقومون بتبعة الاستخلاف وسيتحملون مسئولية إعمار الأرض ، وتحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أرض الواقع.

ويتم ذلك من خلال مشروعات إنمائية صغيرة ، ليست مشروعات تتكلف الملايين ، ولكن ملايين المشروعات وفقاً لاحتياجات أفراد المجتمع ، وتلبية لتطلعاتهم المشروعة والمنضبطة ، وعلى أساس تكنولوجيا تتفق مع المرحلة التي يمر بها الاقتصاد والظروف التي يعيشها المجتمع ، وتتمشى مع خصائص الموارد الإنتاجية المتاحة. ومن ثم ؛ يبدأ التيار التعميري يسري في الجسد المتخلف ويظهر أثر التسرب الإنمائي في كافة قطاعات الاقتصاد والمجتمع. وينعكس ذلك على الأداء فيزداد كفاءة ، ويشع على الإنتاجية فتزداد ارتفاعاً خلال الزمن.

وعليه ؛ تحدث التنمية من الأساس أو من القاعدة ، أي الإنسان ، لتعم به ومن أجله كافة جوانب الحياة.

الأساس الرابع : التكامل والتوازن القطاعي

وفقاً لهذا المنهج ، واستناداً إلى فرض الكفاية ، وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي ، وفي حدود الاستطاعة البشرية والإمكان المادي ، يتم القيام بالجهد الإنمائي. وعلى أساس من التكامل والتوازن والتدرج يبذل هذا الجهد في كافة القطاعات ؛ مؤسسياً : القطاع العام والقطاع الخاص ؛ وإنتاجياً : القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية ، وسلعياً : الزراعة والصناعة ؛ وصناعياً : الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية ؛ وإقليمياً : المناطق الريفية والمناطق الحضرية ؛ ودولياً : منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات. ويتم هذا الجهد وفقاً لبرامج إنمائية " تأشيرية " مترابطة ومتناسقة من حيث الأهداف والوسائل وواقعية من حيث الإمكانات والقدرة على التنفيذ.

الأساس الخامس : صيغ الاستثمـار

وتقع مسئولية التنفيذ في المقام الأول على الأفراد ، أي الناس ووفقاً لصيغ تعامل أو تصرفات محددة ، تشمل : المعاوضات المالية (البيع والإجارة والاستصناع) ، والمشاركات (العنان والمفاوضات والأعمال أو الصنائع والوجوه والمضاربة والمزارعة والمساقاة). وهذه الصيغ مبسوطة بتفصيل ودقة ووضوح في كتب الفقه. وتقدم هذه الصيغ وتفريعاتها نماذج عملية وعادلة للاستثمار الإسلامي ، تتميز بكفاءة الأداء وعدالة التوزيع. وتقوم صيغ المشاركات جميعها على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة بالتالي في الربح والخسارة. فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً. وفي الحديث الخراج بالضمان (البيهقي). أي أن العائد لا يحل إلا إذا تحمل المال كامل المخاطرة. ومن ثم ، لا توجد طبقة تستغل طبقة ، وإنما الكل يشترك في النشاط الاقتصادي بجهده أو بماله بقدر الاستطاعة ، وينعم بالتالي بنتائج هذه المشاركة حلالاً طيباً.

الأساس السادس : الجانب المؤسسي للاستثمار

ويستند الاستثمار الإسلامي إلى المعنى الحقيقي للاستثمار ، أي إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات ، التي يحتاج إليها أفراد المجتمع من ناحية ، وعلى فهم دقيق لطبيعة النقود أو المال. فالنقود لا تلد في حد ذاتها نقوداً ، وإنما تنمو بالاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي وبتحمل كامل المخاطرة نتيجة هذا الاشتراك. ومن ثم ؛ قام العمل المصرفي الإسلامي في الوقت الراهن على هذا الأساس. فالمصرف الإسلامي لا يتاجر في النقود ، أي لا يقوم بالوساطة

المالية على أساس القرض أو الدين أو الائتمان بين المقرضين : أي المودعين والمقترضين : أي المستهلكين والمنتجين. وإنما كشركة استثمار حقيقي يحكم علاقته بعملائه في جانب الموارد ـ عقد المضاربة ، والذي يعني دفع المال من قبل صاحب المال للغير للعمل فيه ، والربح بينهما على الشرط ، أما في حالة الخسارة فتقع بالكامل على صاحب المال ويخسر المضارب أو العامل في المال جهده.

وعليه ؛ فالمودعون في المصرف الإسلامي هم أصحاب الأموال ، والمصرف هو المضارب أو العامل فيها. بالتالي يد المصرف على هذه الأموال يد " أمانة " وليست يد ضمان ، أي أنه لا يضمن هذه الأموال. ومن ثم ؛ إذا وقعت خسارة دون تعد من المصرف يتحملها المودعون بالكامل. وهذا هو شق المخاطرة الذي يحل للمودعين بمقتضاه الحصول على نصيب من الربح حسب الاتفاق ، إذا تحقق. وفي جانب الاستخدامات يقوم المصرف باستثمار ما لديه من أموال باعتباره شريكاً مضارباً بالعمل بالنسبة لأموال المودعين ، وبرأس ماله بالنسبة لأموال المساهمين ، وذلك بتقديم هذه الأموال لعملائه ـ المنتجين أو المستثمرين ـ وفقاً لإحدى صيغ توظيف الأموال الإسلامية : بيوع مرابحة ، أو عقود مضاربة ، أو صور مشاركة.

الأساس السابع : التوزيع العادل

وعلى ذلك ؛ فقد أكد هذا المنهج أن الطريق السوي العادل لنماء المال هو طريق الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي. فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة. ومن ثم ؛ لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين. فالكل ينتج ويشترك في الإنتاج ويتحمل المخاطرة. ويتم توزيع الناتج وفقاً لمعايير توزيع عادلة ، تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود. وهذه المعايير هي : "الأجر " لمن يعمل أجيراً ، و"الضمان " أي المخاطرة ـ ربحاً كانت أم خسارة ـ للمال ولمن يعمل بالمخاطرة (المضارب) ، ثم الحاجة لغير القادرين ـ جزئياً أو كلياً. فبالنسبة لهؤلاء توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع في التوزيع ، وإعادة التوزيع وفقاً لمعيار الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين.

إذن إحدى الركائز الأساسية لهذا المنهج هي : التوزيع العادل من أجل تحقيق واستمرار عملية التنمية. ومن هنا ، ربطت معايير التوزيع على أساس "المثل " أو " العرف " الصالح بالإنتاج من ناحية وبالعدالة من ناحية أخرى ، وبالتكافل من ناحية ثالثة. ومن ثم ؛ تكون النتيجة تنمية مستمرة وتوزيعاً عادلاً وحياة طيبة لكل فرد يعيش في ظل النظام الإسلامي. فالعدل بشتى

معانيه يعد أصلاً من أصول الحياة في هذا النظام. { *إن الله يأمر بالعدل والإحسان* }.. (النحل:90). { *ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين* }.. (الشعراء:183). { *ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل* }.. (البقرة:188). { *ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون* }.. (إبراهيم:42).

وفي الحديث القدسي : { *يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا* }. (صحيح مسلم). { *قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حراً فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره* }.. (صحيح البخاري). وفي الحديث : (اتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها وبين الله حجاب) صحيح البخاري. وفي آخر (إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة) صحيح البخاري.

الأساس الثامن : الحض على الإنفاق

ويتولد النشاط الاقتصادي وفقاً لهذا المنهج بحض مسئول ومنضبط على الإنفاق بمكوناته الثلاثة : الاستهلاكي ، والاستثماري ، والصدقي ـ بشقيه : الاستهلاكي والاستثماري ـ على أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر الناتج الكلي. فبدون إنتاج لا يوجد دخل أو كسب ، وبدون كسب لا يوجد إنفاق ، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق ، وبالتالي لا يتولد إنتاج. ومن ثم لا تقوم ـ أصلاً ـ دورة النشاط الاقتصادي. فالحض على الإنفاق بمكوناته وضوابطه إذن حض على الإنتاج والكسب ، أي دفع لعجلة إعمار الأرض.

الأساس التاسع : الســوق الإسلاميــة

ويقع هذا النشاط من خلال السوق الإسلامية ، التي تقوم على أساس آليات المنافسة التعاونية ، التي تدفع عملياً إلى العدل في التعامل ، ومن ثم إلى زيادة الإنتاج ، وتحسين نوعية المنتجات من خلال المعاوضات المالية العادلة والمشاركات الاستثمارية الواضحة ، وفي جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح ، والرقابة والتوجيه ، وليس على أساس منافسة " قطع الرقاب " كما هو في النظام الرأسمالي.

فهذه السوق لا تعرف التطفيف ولا البخس ؛ { *ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون* }.. (المطففين:1 ـ 3). { *ولا تبخسوا الناس أشياءهم* }.. (الشعراء:183). تقوم على معايير القيمة العادلة التي تتحقق بتفاعل قوى السوق ـ العرض والطلب ـ من خلال ميكانيكية الأسعار. ولقد ورد عن أنس ـ رضي الله عنه ـ،

قال : (غلا في المدينة على عهد رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ فقال الناس : يا رسول ا ، غلا السعر ، فسعر لنا. فقال رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ: إن ا هو المسعر القابض الباسط الرازق. إني لأرجو أن ألقى ا وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال }.. (صحيح البخاري). وهذه السوق لا تعرف " الاحتكار " ؛ "لا يحتكر إلى خاطئ " (صحيح مسلم) " الجالب مرزوق والمحتكر ملعون ". (صحيح البخاري).

كما أنها خالية من الربا ، وإلا أذن المجتمع بحرب من ا ورسوله ، { *يا أيها الذين آمنوا اتقوا ا وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من ا ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون* }.. (البقرة:178 ـ 179). ولا يوجد فيها اكتناز وإلا اكتوى المكتنز بكنزه في نار جهنم ؛ { *يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون* }.. (التوبة:35).

وبصفة عامة ، تقوم هذه السوق على أساس العدل والسلوكيات السوية في التعامل ، بعيدة عن أية صورة من صور الاستغلال ، أو أكل أموال الناس بالباطل. فهي في واقع الأمر سوق نظيفة بدون أية ممارسات سلبية خاطئة.

الأساس العاشر : المنظمـات والدوافع

ويعتمد هذا المنهج على " منظمات ذاتية " في نسيج النظام الاقتصادي الإسلامي. من هذه المنظمات : الدور المحدد للدولة على أساس الولايات السلطانية ، وبصفة خاصة ولايات الحكم والقضاء والمال والحسبة. وعن طريق أنظمة القطائع والحمى والتحجير والإحياء والملكية والوقف ، ووفقاً لضوابط ومعايير محددة للرقابة والتوجيه ، والمتابعة والتقويم والمساءلة ، والثواب والعقاب. ومنها أيضاً محاربة جادة ومستمرة ومؤثرة وناجحة للاستغلال وإهدار الإمكانات وتبديد الطاقات من خلال : تحريم صريح وقاطع للغش والربا والغرر ، والاحتكار والاكتناز والإسراف والتقتير والتطفيف والبخس والغش والتدليس والنجش وكل صور أكل أموال الناس بالباطل.

ويستند هذا المنهج واقعياً على مجموعة متكاملة من " الدوافع الإيجابية " ومن هذه الدوافع الحض على التقوى والعمل ، والإنتاج والإنفاق ، والزكاة والصدقات والنفقات الأخرى ، والتكافل والعدل والإحسان ، والتعاون والتواصي والتناصح ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والوفاء والأمانة. ومن أهم دوافع هذا المنهج : الأخوة والقدوة أو الأسوة.

الأساس الحادي عشر : الأخـ ـ ـوة

فالأخوة تمثل إحدى دعائم هذا المنهج ، كما هي أساس من أهم أسس المجتمع المسلم. فالأخوة تعني وفقاً للنهج الإسلامي الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن ، إلى آخر المعاني والسلوكيات الإنسانية السامية التي تتفجر من حب الأخ لأخيه. وهي بهذا المعنى تعد من أوثق الروابط الإنسانية ، التي تعمل على تماسك المجتمع وتأليف قلوب أفراده وجعلهم على قلب رجل واحد ، تجمعهم عقيدة واحدة ، وشريعة واحدة ، وعبادة واحدة ، وغاية واحدة. ومن ثم، يتحقق انتماء حقيقي للمجتمع وإحساس قوي بالمشاركة في حركة حياته ، وفي العمل على تحقيق أهداف ـه.

وعلى ذاك تعتبر الأخوة دافعاً أساسياً لإعانة الإنسان على القيام برسالت ـ ـه من عبادة للخالق ـ تبارك وتعالى ـ ، كما شرعها سبحانه ومن إعمار الأرض ؛ كما يرضاه جل وعلا { *إنما المؤمنون إخوة* }.. (الحجرات:10).

ويقول رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ: (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم ، كمثل الجسد الواحد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى). صحيح البخاري.

الأساس الثاني عشر : القـدوة

والأخوة بدون قدوة كالسفينة بدون ربان. ومن هنا كانت أهمية القدوة على كافة المستويات في هذا المنهج ؛ لتحقيق إدارة رشيدة للمجتمع الإنساني لكي يستطيع القيام بمسئولية إعمار الأرض. ولقد بلغ رسول ا ـ صلى ا عليه وسلم ـ الرسالة وأدى الأمانة بقدرات البشر ، وبالإمكانات والوسائل البشرية. فالمعجزات رغم كثرتها في حياته لم تكن طريقاً لدعوته بل كان طريقه الإنسان والإمكان البشري. ومن ثم ، استطاع المجتمع في حياته أن يقوم بتبعة الاستخلاف ، ويعمر الأرض ، وينجح في إقامة الدولة " النموذج " في المدينة ويحقق الخيرية لأمة الإسلام.

وعليه ، يعد هذا المنهج الإنمائي فريداً في هذا الصدد. فلقد قدم لنا رسولنا الكريم ـ صلى ا عليه وسلم ـ القدوة " النموذج " في كل نواحي حياة الإنسان الخاصة والعامة ، على أساس تربوي مفصل وشامل وكامل. { *وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا* }.. (الحشر:7). { *لقد كان لكم في رسول ا أسوة حسنة لمن كان يرجو ا واليوم الآخر* }.. (الأحزاب:21). وفي الحديث : (كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى ، قيل : ومن يأبى يا رسول ا ؟ قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى).. صحيح البخاري.

إعمـار الإنسـان :

بعد هذه الأساسيات وقبلها ـ كما أكدنا فيما سبق ـ يأتي تشديد هذا المنهج ، بل الإسلام ذاته على العنصر الأساسي المسئول عن إعمار الأرض ، وهو الإنسان. ومن هنا قام الإسلام بكل مكوناته وتفصيلاته ، وتأسس المنهج الإسلامي ، على حقيقة وضرورة بناء الإنسان أو إعمار الإنسان ، قبل وأثناء بناء المجتمع ، وإعمار الأرض على أساس أن الأول شرط ضروري وممكن ، لكي يتحقق ويستمر الثاني.

كما عمل الإسلام كدين ونظام حياة ، وبشكل واقعي محدد ، على توفير المناخ المطلوب من الحرية والعدل ؛ لتحقيق هذا الشرط. بل إن الأساسيات السابقة وبديناميكية دائرية فاعلة تعمل باستمرار على تثبيت هذا المناخ ومن ثم قيام هذا الشرط.

وعليه ، كان تركيز الإسلام على تربية " الإنسان " ، وحرصه على استمرار عملية التربية وتكثيفها تدريجياً في حياة الإنسان ، بل وفي كل يوم من هذه الحياة. فلم تترك عملية التربية وفقاً لهذا النهج القويم جانباً من حياة الإنسان مهما كان شأنه ، إلا واهتمت به وعالجته بما يتفق عملياً مع صياغة الإنسان المسلم القادر بعون ا وتوفيقه على تحمل تبعة العبادة والاستخلاف والإعمار.

فشلمت التربية كل جوانب حياة الإنسان ، ابتداءً من آداب الاستيقاظ ، وحتى آداب النوم مروراً بالعادات اليومية من مأكل ومشرب وملبس ، وحديث ومناقشة ، وتحية ووداع ، وعمل وترويح وسفر وقدوم ، إلى آخر كل ما يستغرق الحياة اليومية للإنسان. وذلك بهدف غرس وتعميق القيم السوية والسلوكيات النبيلة في الإنسان من الشرف والنزاهة وعرفان الحق والواجب والتعاون والإيثار والتضحية ، وإنكار الذات ، والمحبة والمودة ، والصدق والإخلاص والأمانة والوفاء ، والوسطية أو القوام ، إلى آخر هذه القيم والسلوكيات والتي تليق بكرامة الإنسان وتتفق مع عظم المسئولية الملقاة على عاتقه.

وفي الوقت نفسه ، تقوم هذه التربية على محاربة كل القيم غير السوية ، والعمل على استئصال كل السلوكيات الذميمة من حياة الفرد والمجتمع ، والتي تتنافى فطرياً مع كرامة الإنسان وتصطدم مباشرة مع إمكانية تحمله هذه الأمانة ، كما عرضها ا ـ سبحانه وتعالى ـ. ومن ثم تهدف هذه العملية واقعياً إلى تحلي الإنسان بمكارم الأخلاق بالعمل على التخلق بخلق القرآن والتأسي بصاحب الخلق العظيم سيدنا محمد صلى ا عليه وسلم.

ولتحقيق هذا الهدف وضع الإسلام برنامجاً تربوياً مستمراً ، لا مجال هنا لتفصيله وإن كان يستحب الإشارة إلى بعض عناصره. فمن أهم هذه العناصر : دور العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج كأساس تربوي مستمر ، ودور الدعاء كمخ للعبادة ولتحرير الإنسان من الحاجة إلى سؤال غير ا - سبحانه وتعالى - ، ودور العلم : لصقل شخصية الإنسان ، ورفع قيمته وزيادة كفاءته في التعامل مع الأشياء ، ودور قراءة القرآن ؛ كمصقلة للقلب وتربية للنفس ، ودور جهاد النفس : كجهاد أكبر لضبط السلوك وفقاً لشرع ا ، والدور الإيجابي لقيم القناعة والزهد والصبر والرباط والاحتساب والتواضع ؛ لصلاح البال واستقامة السلوك ، ودور الاستغفار كتطهير للنفس ، وتنمية للضمير ودور حق الإعفاف وحسن التبعل : كاستجابة صحيحة للغريزة ، وضبط مشروع للشهوة ، ودور الرقابة الذاتية والمحاسبة الدورية للنفس كأداة لتقويم انحرافات الفكر والسلوك.

وتعمل هذه العناصر وغيرها الكثير على صياغة الإنسان السوي : المتواضع في عزة ، الشاكر مع استزادة ، المستغفر مع تنمية ، القانع مع حياة طيبة. كما أكد الإسلام على أهمية الذكرى والتذكار ؛ لإنعاش ذاكرة الإنسان ترغيباً وترهيباً ، حتى لا ينسى ما خلق من أجله. ولعلمه القديم بمن خلق طمأن ا - سبحانه وتعالى - النفس البشرية بأنه : يدافع عنها إذا آمنت ، ويحميها من الشيطان إذا التزمت ، ويرزقها من حيث لا تحتسب إذا اتقت ، ويغنيها بسقياها ماء غدقا إذا استقامت ويحررها من خوف بقايا الظلم ، والهضم ويحييها حياة طيبة إذا عملت صالحاً في إطار إيماني.

وفي النهاية ، أوضح الخالق - تبارك وتعالى - للإنسان طريقي الخير والشر " النجدين " : الحلال والحرام ، ومن ثم طاعته أو معصيته فاستحق بالتالي رضاه أو سخطه. وكانت النتيجة العادلة والمؤكدة للاختيار الإنساني هي : الجنة أو النار. { ونفس وما سواها * فألهمها فجورها وتقواها * قد ألفح من زكاها * وقد خاب من دساها }.. (الشمس:7-10). وفي الحديث : (اللهم أغنني بحلالك عن حرامك وبطاعتك عن معصيتك ، وبرضاك عن سخطك، وبجنتك عن نارك وبسؤالك عمن سواك) الترمذي.

النتيجـة :

وبعد هذه الإشارة العابرة عن موقف الإسلام من تربية الإنسان ، وبتنفيذ البرنامج التربوي الذي أعده لهذا الغرض ، واستناداً إلى جوهر المنهج الإسلامي في التنمية ومدخله العقيدي وأساسياته العامة ، يمكننا القول بثقة واطمئنان ، أن هذا المنهج يتضمن بحق العوامل الواقعية

الضابطة لإيقاع الإنسان والمحركة لقدراته ، والمفجرة لملكاته ، والمحققة لغاياته ، من عبادة الخالق ـ تبارك وتعالى ـ، عبادة تتضمن إعمار الأرض إعماراً جاداً ومستمراً.

خاتمـة :

وبعد.. ، فهذه رؤوس أقلام عامة حول خلفيات وأساسيات المنهج الإسلامي في التنمية ، قصدت فقط تعدادها وليس بالقطع تحليلها ، واستهدفت تحديد عناصرها الجوهرية ، وليس تقديم عرض كامل لتفصيلاتها. فمعظمها شكل أو يشكل موضوعات لرسائل علمية جامعية. وآمل أن يكون عرضي السابق به ما قد يثير اهتمام المتخصصين من ناحية ، وراسمي السياسات الاقتصادية من ناحية أخرى ، بموضوع أصيل حقاً وعميق فعلاً ، وهام للغاية على المستويين النظري والتطبيقي ، وهو : الاقتصاد الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي ، والمنهج الإسلامي في التنمية. موضوع يبدأ بالإنسان ويستمر بالإنسان وينتهي بالإنسان. فهو بالإنسان للإنسان.

وإن كان لي من رأي في النهاية ، فإنني أقول : إن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد " قيمي " أو "أخلاقي" ، يحتل الإنسان ـ كوسيلة وغاية ـ المكان الأساسي فيه. ويقوم هذا الاقتصاد على أساس فكري كامل وواضح وله تطبيقه الفالح والمعجز ، والذي حقق غايته كنظام حياة واقعي بمنهجه متقدم بأدائه أخلاقي بقيمه متحضر بنتائجه.

فالتوجه الإنمائي لهذا النظام وفقاً لمنهجه المتميز أصيل في بنائه الفكر ، ولصيق بواقعه التطبيقي الصحيح. وليس هذا بالتأكيد قفزاً إلى نتائج غير مبررة من تحليل نظري ، أو انطباعاً مستنداً إلى عاطفة جياشة ، وإنما هو واقع عايشته البشرية في ظل التطبيق الكلي والصحيح لهذا النظام. ولعل المثال الكامل لذلك هو ما تحقق في عهد الرعيل الأول بصفة عامة ، وفي عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بصفة خاصة.

وا سبحانه من وراء القصد وهو تعالى الهادي إلى سواء السبيل.. " سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد رب العالمين ".

** ** **

قائمة المراجع الأساسية

أولاً : المراجع العربيــة

(أ) القرآن وعلومــه :

القــرآن الكريم

علوم القرآن :

1.	ابن العربي	أحكام القرآن ، (طبعة الحلبي ، القاهرة ، 1975)
2.	ابن كثير	تفسير القرآن العظيم ، (دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1969).
3.	الألوسي	روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، (دار الفكر بيروت 1978).
4.	الرازي	التفسير الكبير ، (دار الفكر ، بيروت 1981).
5.	السيوطي	الإتقان في علوم القرآن ، (مطبعة حجازي ، القاهرة 1949).
6.	الطبري	جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، (طبعة الحلبي ، القرآن 1954).
7.	القرطبي	الجامع لأحكام القرآن ، (دار الكتب المصرية ، القاهرة 1964).
8.	قطب	في ظلال القرآن ، (دار الشروق ، القاهرة 1979).

(ب) السنــة وشروحهــا :

9.	ابن الأثير	جامع الأصول في أحاديث الرسول ، (رئاسة إدارات الإفتاء والدعوة والإرشاد ، المملكة العربية السعودية ، 1969).
10.	ابن حجر	فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ، (طبعة الحلبي ، القاهرة 1959).
11.	السيوطي	الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، (دار الفكر ، بيروت 1981).
12.	الشوكاني	نيل الأوطار ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1978).
13.	المنذري	الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة 1970).
14.	مسلم	صحيح مسلم ، (دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة 1955).
15.	النووي	صحيح مسلم بشرح النووي ، (دار الفكر ، بيروت 1972).

(ج) الفقــه وأصولــه :

مراجع فقهية عامة :

16.	ابن خلدون	مقدمة ابن خلدون ، (دار الرائد العربي ، بيروت ، 1982).
17.	ابن عمر	أحكام السوق ، (الشركة التونسيــة للتوزيع ، تونس 1975).
18.	أبو عبيد	الأموال ، (مكتبة الكليات الأزهريــة ، القاهرة 1981).

الفقـه الحنفي :

19.	ابن عابدين	حاشية ابن عابدين ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة 1966).
20.	السرخسي	المبسوط ، (مطبعة السعادة ، القاهرة 1324).
21.	الكاساني	بدائع الصنائع ، (دار الكتاب العربي ، بيروت 1974).

الفقـه المالكي :

22.	ابن رشـد	بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، (مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة 1969).
23.	الخرشي	فتح الجليل على مختصر خليل ، (مطبعة بولاق ، القاهرة 1299هـ).
24.	مـالـك	المدونة الكبرى ، (المطبعة الخيرية ، القاهرة 1324هـ).

الفقـه الشافعي :

25.	الخطيب	مغنى المحتاج ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة 1970).
26.	الشافعي	الأم ، (كتاب الشعب ، القاهرة 1968).
27.	الماوردي	الأحكام السلطانية ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة 1966).

الفقـه الحنبلي :

28.	ابن تيمية	مجموع فتاوى ابن تيمية ، (مكتبة المعارف ، المغرب 1978).
29.	ابن القيم	إعلام الموقعين عن رب العالمين ، (دار الكتب الحديثة ، القاهرة 1969).
30.	ابن قدامة	المغني ، (دار الكتاب العربي ، بيروت 1972).

فقـه مذهب آخر :

31.	ابن حزم	المحلي، (مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة 1969).
32.	الطوسي	النهاية ، (دار الكتاب العربي ، بيروت 1970).
33.	المرتضي	البحر الزخار ، (مؤسسة الرسالة ، بيروت 1964).

أصول الفقـه :

34.	الشاطبي	الموافقات ، (مطبعة المنار ، القاهرة 1322هـ).
35.	الغزالي	المستصفي ، (المطبعة الأميرية ، القاهرة 1322هـ).
36.	القرافي	الفروق ، (مطبعة الحلبي ، القاهرة 1344هـ).

مراجع فقهية حديثة :

37.	الخفيف ، علي	أحكام المعاملات الإسلامية ، (مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة 1949).
38.	الجزيري ، عبدالرحمن	الفقه على المذاهب الأربعة ، (المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة 1970).
39.	مدكور ، محمد سلام	المدخل للفقه الإسلامي ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1969).

مراجع حديثة في أصول الفقـه :

.40	أبو زهرة ، محمد	أصول الفقه ، (دار الفكر العربي ، القاهرة 1973).
.41	البرديس،محمد زكريا	أصول الفقه ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1974).
.42	خلاف ، عبدالوهاب	علم أصول الفقه ، (مطبعة النصر ، القاهرة 1952).

(د) مراجع الاقتصاد الإسلامي :

الاقتصاد الإسلامي

.43	أبو السعود ، محمود	خطوط رئيسية في الاقتصاد الإسلامي(مكتبة المنار الإسلامية الكويت 1968)
.44	منان ، م.	الاقتصاد الإسلامي بين النظرية والتطبيق ، (المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية 1975).
.45	قحف ، منذر	الاقتصاد الإسلامي ، (دار القلم ، الكويت 1979).

النظام الاقتصادي الإسلامي :

.46	العسال ، أحمد ؛ وعبد الكريم ، فتحي	النظام الاقتصادي في الإسلام ، (مكتبة وهبة ، القاهرة 1977).
.47	المبارك ، محمد	نظام الإسلام الاقتصادي ، (دار الفكر ، بيروت 1972).
.48	المودوي، أبو الأعلى	أسس الاقتصاديين الإسلام والنظم المعاصرة،(مطبعة الأمان، بيروت 1971)

التنمية الاقتصادية الإسلامية :

.49	الشكيري ، عبدالحق	التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون والشئون الدينية ، قطر 1988).
.50	عبدالحميد ، محسن	المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري ، (كتاب الأمة ، المحاكم الشرعية والشئون والشئون الدينية ، قطر 1984).
.51	يوسف ، يوسف إبراهيم	استراتيجية وتكنيك التنمية الاقتصادية في الإسلام ، (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة 1981).

(هـ) مراجع الاقتصـاد الوضعي :

النظريـة الاقتصاديـة

.52	النجار ، سعيد	مبادئ الاقتصاد ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1964).
.53	شقير ، لبيب	تاريخ الفكر الاقتصادي ، (مكتبة نهضة مصر القاهرة 1956).
.54	الغزالي ، عبد الحميد	مقدمة في الاقتصاديات الكلية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1985).

النظام الاقتصاديـة :

.55	سيد ، أحمد عبدالقادر	النظام الاقتصادي العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب ، (معهد الإنماء العربي ، بيروت 1978).
.56	الغزالي ، عبدالحميد	الأسس الفكرية والمادية لعملية تطور النظام الاقتصادي ـ في محاضرات في الاشتراكية ، (دار النشر للجامعات المصرية ، القاهرة 1970).
.57	نامق ، صلاح الدين	النظم الاقتصادية المعاصرة ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1973).

التنميـة الاقتصـاديـة :

.58	شافعي ، محمد زكي	التنمية الاقتصادية ، (دار النهضة العربية ، القاهرة 1968).
.59	لطفي ، علي	التنمية الاقتصادية ، (مكتبة عين شمس ، القاهرة 1978).
.60	نامق ، صلاح الدين	اقتصاديات التنمية ، (مطابع سجل العرب ، القاهرة 1972).

(و) حـالات دراسيـة :

.61	البنك الدولي	تقرير عن التنمية في العالم 1983 ، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مركز الأهرام للترجمة العلمية ، القاهرة 1983).
.62	الروبي ، نبيل	التنمية الاقتصادية ـ دراسات في الاقتصاد الإفريقي (معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة 1981).
.63	رشاد ، عبد الغفار	التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية ، (مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت 1984).

English References :	المراجع العربيــة :

Islamic Economics :

1. Ahmed, K., : (ed.), Studies in Islamic Economics, International Center for Research in Islamic Economics, Jeddah, 1980.
2. Chapra, M.U.,: The Economic System of Islam, (The Islamic Culture Center, 1970).
3. Ishaque, K.M., : The Islamic Approach to Economic Activity and Development, in : The Muslim World and the Future Economic Order, (Islamic Council of Europe, London, 1979).

Economics :

4. Ackley, G., Macroeconomic Theory, (Macmillan, New York, 1960).
5. El-Ghazali, A., : Planning for Economic Development: Methodolgy. Strategy and Effectiveness, (Cairo Modern Bookshop, Cairo, 1972).
6. Halm, G., : Economic Systems, (Halt, New York, 1960).
7. Hirschman, A.,: The Strategy of economic Development, (Yale Paper bound, 1961).
8. Leibenstein, H., : Economic Backwardness and Growth, (Wiley, New York, 1963).
9. Rosenstein – Rodan, P.,: (ed), Capital Formation and Economic Development, (Allen & Unwin, London, 1964).

Case Studies :

10. Meadows, D & D , and Others, : The limits to Growth, (A Potomac Associates Book, London, 1972).
11. Minami, R.,: The Turning Point in Economic Development Japan’s Experience, (Kinokuniya Bookstore Co., Tokyo, 1973).
12. Winbergen, :The Dutch Disease, A Disease After All ? , (The Economic Journal, Vol. 94, 1984).